وزارة التعلـــــــيم العالـــــي والبحث العلمـــــي

جـــــــامعـــة غـــــردايـــــة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الاكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات

مرتكزات اقتصاد المعرفة وفق برنامج الأمم المتحدة

دراسة حالة الجزائر 2015-2021

اعداد الطالبتين :

- شامخة محمد عماد الدين
- عجابي يسمين

نوقشت و اجيزت علنا امام اللجنة المكونة من السادة

الرقم	الاسم و اللقب	الصفة	الجامعة
01	بن سانية عبد الرحمان	رئيسا	غرداية
02	بوخالفي مسعود	مشرفا و مقررا	غرداية
03	حنيش فتحي	ممتحنا	غرداية

السنة الجامعية :2022 /2023

إهداء

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

قال تعالى"وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

على ضوء هذه الآية

أهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت اهدائها وتقديمها إلى "أمي"

و " أبي "

إلى اخواني و أخواتي و عائلتي و أصدقائي و إلى زميلتي التي تقاسمت معي

هذا العمل

إلى كل من علمني حرفه

....إلى العقول النيرة أين ما حلت وارتحلت

محمد عماد الدين

إهداء

إهداء

إلى من شقت روحها من أجل راحتي إلى من تعب جسدها من أجل سعادتي إلى من شاب شعر رأسها لرؤية ضحكتي إلى من عملت جاهدة من أجل توفيرها لكل متطلباتي إلى أفضل وأروع أم إلى "أمي الغالية "

إلى من تعب وسهر الليالي إلى سندي وفرحتي إلى روحي "أبي الغالي"

إلى من كانوا ولا يزالوا سندي وجعلوا من فرحتهم فرحتي إلى أغلى ما أملك في الوجود أختي "زهراء" – "دعاء"- "مروان"

إلى عائلتي الكريمة بأكملها، إلى من تقاسمت معهم أفراحي وضحكاتي وخصوصا خالتي الغالية "نجاة بن دكن"

إلى صديقتي وأختي الغالية "مليكة مقدم"

إلى كل من رأيت التفاؤل بعينيهم والسعادة في ضحكتهم كلما كنا معا إلى من أمضيت معهم أجمل أيام حياتي إلى أغلى الأحباب.

إلى صديقاتي وزميلاتي صديقات اللحظات والمواقف الجميلة ، إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة

إلى من تقاسمت معي هذا العمل إلى صديقي " محمد عماد الدين شامخة " حفظه الله ورعاه.

إلى كل من علمني حرفه إلى الذين بذلوا جهدا لتعليمي وكانوا سببا لوصولي لهذه اللحظة إلى كل أساتذتي الكرام

يسمين

شكر و عرفان

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم و وفقنا إلى بلوغ هذه الدرجة و نقول الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

بمناسبة الانتهاء من هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل "بوخالفي مسعود " على إشرافه على هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته خلال فترة اعداد المذكرة

وأتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و الطاقم الاداري.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر استنادا للركائز التي حددها برنامج الأمم المتحدة لقياس تطورات اقتصاد المعرفة في الدول. مشكلة البحث تمحورت حول السؤال التالي: ما هي وضعية الجزائر ضمن مرتكزات اقتصاد المعرفة وفق برنامج الامم المتحدة؟ وللإجابة على هذا السؤال اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة مختلف جوانب المشكلة البحثية.

أهم النتائج التي توصلنا لها: بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لاعتماد اقتصاد المعرفة ، إلا أنها لا تزال تتواجد في مراكز متأخرة عالميًا وعربيًا.

كلمات مفتاحية : اقتصاد المعرفة , التحول الرقمي, التطور التكنولوجي, الابتكار, المعرفة.

Abstract:

This study aims to examine the reality of Algeria's knowledge economy based on the pillars identified by the United Nations Programme for Measuring Developments in the Knowledge Economy in States. The research problem revolved around the question: What is Algeria's position among the pillars of the knowledge economy according to the UN programme? To answer this question, we relied on the descriptive and analytical approach to examining various aspects of the research problem.

Our main findings: Despite the Algerian Government's efforts to adopt the knowledge economy, it still exists in late positions globally and Arabically

.**Keywords:** knowledge economy, digital transformation, technological development, innovation, knowledge

فهرس المحتويات

الإهداء1	
الإهداء2	
الملخص	
الشكر	
مقدمة	
الفصل الأول: الاطار النظري لاقتصاد المعرفة وفق برنامج الامم المتحدة (3-32)	
تمهيد	3
المبحث الأول: مدخل لاقتصاد المعرفة.	3
المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة ومؤشراته	3
الفرع الأول: تعريف وخصائص اقتصاد المعرفة	3
الفرع الثاني: أهمية وعناصر اقتصاد المعرفة	6
الفرع الثالث: سمات اقتصاد المعرفة	8
الفرع الرابع: مؤشرات ومتطلبات اقتصاد المعرفة	9
المطلب الثاني: برنامج الامم المتحدة الانمائي	13
الفرع الأول: تعريف وتأسيس برنامج الامم المتحدة الانمائي	13
الفرع الثاني: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	14
الفرع الرابع: مرتكزات اقتصاد المعرفة وفق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	16

المبحث الثاني: الدراسات السابقة	22
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.	22
الفرع الأول: الدراسات الوطنية	22
الفرع الثاني: الدراسات العربية	22
المطلب الثاني :الدراسات باللغة الأجنبية	28
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة	30
خلاصة	36
الفصل الثاني: اقتصاد المعرفة وفق برنامج الأمم المتحدة دراسة حالة الجزائر (34-54)	
تمهيد	34
المبحث الأول: واقع اقتصاد المعرفة في العالم والدول العربية وفق برنامج الأمم المتحدة	**39**
المطلب الأول: واقع اقتصاد المعرفة عالميا	39
المطلب الثاني: واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية	40
الفرع الأول: ترتيب الدول العربية وفق مؤشر المعرفة العالمي	40
المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر وفق برنامج الأمم المتحدة	47
المطلب الأول: نشأة وزارة منتدبة للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة	47
الفرع الأول: الشروع في التأطير القانوني للمؤسسات الناشئة	47
الفرع الثاني: تحليل المؤشرات الخاصة بالتعليم وفق برنامج الأمم المتحدة	48

المطلب الثاني: تحليل مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشر البحث والتطوير وفق برنامج الأمم المتحدة	50
المطلب الثالث: تحليل مؤشر الاقتصاد وفق برنامج الأمم المتحدة	54
خلاصة	56
الخاتمة	58
قائمة المراجع	61

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	خصائص اقتصاد ا لمعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد القديم.	05
(02)	يوضح اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	25
(03)	مؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر لعام 2021	44
(04)	نتائج المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة العالمي في الجزائر وفق برنامج الأمم المتحدة خلال الفترة 2015-2021	45
(05)	نتائج مكونات مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021 وفق برنامج الأمم المتحدة	46

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
.1	مؤشرات اقتصاد المعرفة	11
.2	الدول العشرين التي تتصدر مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020	35
.3	ترتيب الدول العربية وفق مؤشر المعرفة العالمي لعام2020	37
.4	ترتيب الدول العربية وفق مؤشر اقتصاد المعرفة	38
.5	قيم مؤشر الإطار المؤسسي والاقتصادي في الدول العربية	39
.6	قيم مؤشر الابتكار في الدول العربية	39
.7	قيم مؤشر التعليم في الدول العربية	40
.8	قيم مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية	41
.9	مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي في الجزائر ما بين 2017-2021	45
.10	تحليل تطور المؤشرات الخاصة بالتعليم في الجزائر خلال الفترة (2015-	49

	2021)	
.11	تطور مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشر البحث والتطوير في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)	51
.12	تطور عدد المشتركين في خدمة الانترنت لكل (100) شخص	52
.13	تطور عدد خطوط الهاتف النقال لكل (100) شخص خلال الفترة (2000-2020)	53
.14	تطور عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت لكل (100) شخص خلال الفترة (2000-2020)	54
.15	تطور مؤشر الاقتصاد في الجزائر وفق برنامج الأمم المتحدة خلال الفترة (2015-2021)	55

مقدمة

توطئة

يتميز اقتصاد القرن الحادي والعشرين بقوى جديدة محركة للاقتصاد العالمي، ولم تعد الأرض أو رأس المال المادي هي العوامل الأساسية للقوى الاقتصادية، وإنما أضحى مورد المعرفة أو المعلوماتية هو المحرك الأساسي للاقتصاد الجديد، وبهذا يعد رأس المال الفكري وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات هي القوى الأساسية المحركة لهذا الاقتصاد تحت ما يسمى "باقتصاد المعرفة" بحيث أصبحت تنمية المهارات الفكرية أكثر أهمية من أي وقت مضى، وهذا عبر البيئات الاقتصادية والإجتماعية وغيرها، بما يواكب التطور المعرفي المتلاحق في ظل التسارع الهائل ليس فقط على صعيد إنتاج المعرفة وإنما أيضا إتاحتها بشتى وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات المتوفرة في عصرنا هذا، فبهذه الوسائل يتوفر التراكم المعرفي لمختلف الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في الدولة، ويمكن أن نشير إلى أبسط وأوضح تعريف لكل من المعرفة واقتصاد المعرفة فالأول تعني "أنها المرحلة الأخيرة من مراحل تحول البيانات إلى معلومات وتحول هذه المعلومات إلى معرفة من خلال توافر بيئة معرفية محيطة بهذا التحول" مع ضرورة وجود ترابط أوعلاقة عضوية متداخلة مع التعريف الأتي وهو " تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات قصد تحقيق أعلى مراتب التمية الاقتصادية وهذا ما يسمى "باقتصاد المعرفة"

وفي ظل هذا الاقتصاد الجديد تغيرت الكثير من المفاهيم التقليدية كمفهوم السوق من ناحية المكان والزمان، والسلع والخدمات، وخصائصها، برفع العديد من الحواجز الاقتصادية والزمنية أو المكانية بفضل ما أتاحته الوسائل الحديثة لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات.

وحسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الامم المتحدة ،فقد زاد اعتماد الاقتصاد العالمي على المعرفة، فقد بلغت نسبة مساهمة المعرفة في الناتج المحلي الاجمالي الدولي "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " اكثر من 50% عام 1999،كما زادت حصة منتجات التكنولوجيا المتقدمة في المبادلات الدولية من 12% الى 24% من الصادرات العالمية خلال التسعينات.

والجزائر مطالبة بالإندماج والتماشي مع اقتصاد المعرفة والإستفادة من مزاياه وتجاوز عراقيله بكل جدية وبكل مايتيحه من فرص لتحقيق التنمية الاقتصادية وما يفرضه من تحديات، وهذا لا يكون إلا من خلال وضع إستراتيجسة واضحة وتطبيقها، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يتمبز بعوامل قوة كثيرة رغم تخلفه عن قطاع التنمية الاقتصادية.

أولا: سؤال البحث

إنطلاقا مما سبق ذكره يركز هذا البحث على معالجة إشكالية فكرة ما هي وضعية الجزائر ضمن مرتكزات اقتصاد المعرفة وفق برنامج الامم المتحدة في الفترة الممتدة 2015-2021؟

الأسئلة الفرعية:

ومن خلال هذه الإشكالية تتفرع لدينا الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تتمثل السياسات التي قامت بها الجزائر للتحول في اقتصاد المعرفة؟

2. ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وفق برنامج الامم المتحدة ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

بعد طرح التساؤلات وإيضاح المشكلة ارتأينا أنّه من الضروري تقديم بعض الفرضيات التي ستكون منطلقا للدراسة وهي كما يأتي:

1-الفرضية الأولى:

-للجزائر سياسات تهدف للإنظمام إلى اقتصاد المعرفة دعم التعليم العالي والبحث العلمي وكذا محاولة النهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، إضافة إلى تشجيع ودعم إقامة علاقات تعاون بين المؤسسات الجزائرية الناشئة والمؤسسات الأجنبية.

2-الفرضية الثانية:

-الجزائر لازالت تعاني من تأخر شديد في تطوير بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يجعلها بعيدة كل البعد عن الانتقال إلى الاقتصاد الجديد، بالإضافة إلى عدم وعي ثقافي بأهمية هذا النوع من الاقتصاد.

ثالثا: أهمية الدراسة

تتمحور أهمية هذه الدراسة حول فهم واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر والتحديات الرئيسية التي تواجه البلد في الانضمام إلى هذا الاقتصاد الحديث، بالإضافة إلى تقييم دور اقتصاد المعرفة في المساهمة في النمو الاقتصادي للجزائر.

رابعا: أهداف الدراسة

1-دراسة واقع اقتصاد اقتصاد المعرفة في الجزائر ومعرفة مدى مساهمتها في النمو الاقتصادي الجزائري.

2-تحديد التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة في الجزائر وتحليل العوامل التي تسهم في صعوبة تحول الاقتصاد الجزائري نحوه.

3-تحليل مؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وتقييم مدى جاهزيتها للإنضمام إلى اقتصاد المعرفة.

4-فتح المجال للبحث والتحقيق في أسئلة أخرى ذات صلة باقتصاد المعرفة في الجزائر وتحليل تطوراته في المستقبل.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تتجلى أسباب اختيار الموضوع في:

1-الأسباب الذاتية

- يوجد رغبة شخصية في البحث والتعرف على هذا الموضوع.

-الدراسة مرتبطة بمجال تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات.

2-الأسباب الموضوعية

-ظهور مفهوم اقتصاد المعرفة وتطوره وتنامي اهتمام الباحثين بهذا المفهوم الجديد من خلال ربطه بمداخل كثيرة .

-موضوع اقتصاد المعرفة وفق برنامج الأمم المتحدة موضوع مهم بالنسبة للدراسات الإقتصادية.

سادسا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

انطلاقا من طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها والمعلومات المراد الحصول عليها تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الاطار النظري والمنهج التحليلي وتم استخدامه لبناء وصياغة الدراسة وعرض المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة، بالاستناد على عدة مراجع مختلفة أجنبية وعربية من كتب، أطروحات ورسائل علمية، الدوريات المتنوعة، البحوث العلمية المقدمة إلى الملتقيات، وخدمات الانترنت.

سابعا: هيكل الدراسة

قصد الإلمام والإحاطة التامة بالموضوع بغية الوصول إلى الإستنتاجات ذات الصلة للتحقق من صحة الفرضيات الخاصة بالموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين و هي على الشكل الآتي:

في **الفصل الأول** تم التطرق للتأصيل النظري لاقتصاد المعرفة من خلال مبحثين رئيسيين، تم في المبحث الأول تناول مدخل إلى اقتصاد المعرفة، أما المطلب الثاني تعريف شامل ببرنامج الامم المتحدة ضمن اقتصاد المعرفة . أما المبحث الثاني

فهو استعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا وفيه مطلبين الاول عرض للدراسة المحلية أما الثاني فهو عرض للدراسات الاجنبية أما المطلب الثالث فهو مقارنة بين تلك الدراسات ودراستنا الحالية. في **الفصل الثاني** تم التطرق لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال مبحثين ، في المبحث الأول تم تناول واقع اقتصاد المعرفة عالميا وفي الدول العربية ، مؤشراته عوامل الإندماج. أما المبحث الثاني تم فيها التطرق إلى واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وتحليل المؤشرات الخاصة باقتصاد المعرفة.

الفصل الأول:

الاطار النظري لاقتصاد المعرفة

وفق برنامج الامم المتحدة

تمهيد:

كان من أهم نتائج ثورة العلم والتقنية وحركة المتغيرات العالمية أن بدأت ظاهرة مختلفة في منظمات الأعمال هي ارتفاع الأهمية النسبية للأصول غير المادية أو ما يطلق عليها الأصول غير الملموسة، إذ أصبحت تمثل النسبة الأكبر في أصول الشركات والمنظمات، وبالتحليل البسيط يتضح أن تلك الأصول غير الملموسة هي المعرفة المتراكمة في عقول البشرية والناتجة عن الممارسة الفعلية للعمل والتوجيه والمساندة من القادة المشرفين، وتبادل الأفكار من خلال البحث عن الثروات الفكرية والمهارات المبتكرة في موادها البشرية، وهذا ما يعرف في أبجديات إدارة المواد البشرية الحديثة ب"اقتصاد المعرفة". ومع هذا المفهوم الجديد أصبحت المعرفة المورد الاستراتيجي بالنسبة للمنظمات والدول والأفراد وأصبحت لديها دور فعال في الاقتصاد، والتي يكون استخدامها الأمثل من قبل اقتصاد المعرفة.

أصبحت مسألة التنمية بمختلف أبعادها محل اهتمام المجتمع الدولي ولا سيما المنظمات الدولية المعنية بمجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي لها دور بارز في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول وبالخصوص دول العالم الثالث التي ترى في هذه المنظمة الوسيلة الأنساب التي تتيح لها الفرصة أن تترجم أمالها في تحقيق التنمية وتجاوز ظاهرة التخلف ولذا فقد خصصنا هذا الفصل إلى دراسة التدريب والإبداع التنظيمي حيث قسمناه إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: مدخل الى اقتصاد المعرفة**
- ✓ **المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: مدخل لاقتصاد المعرفة.

نظرا للضرورة الملحة لاندماج كل الدول نحو اقتصاد جديد ازدادت فيه اهمية المعرفة ودورها الفعال في دفع عجلت التنمية واصبحت مقياسا للثروة إذا سمي هذا الاقتصاد "باقتصاد المعرفة" كما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما فعالا للعمليات الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية ويركز في هذه العملية، على تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات والدعم التقني وتعزيز قدرة المؤسسات والأفراد.

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة ومؤشراته

اقتصاد المعرفة هو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة كعلم اقتصادي مستقل عن بقية العلوم الاقتصادية الأخرى، ونتج هذا الأخير نظرا للتطور الهائل الذي عرفته البشرية في شتى الميادين والتراكم المعرفي.

الفرع الأول: تعريف وخصائص اقتصاد المعرفة

1- تعريف اقتصاد المعرفة

التعريف الأول: "اقتصاد المعرفة هو نوع من الاقتصاد الذي يهدف إلى زيادة نمو الإنتاجية بشكل مستدام على المدى البعيد، باستخدام وتطوير تقنيات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.."[1]

التعريف الثاني: " عرفت (OECD) الدولة القائمة على اقتصاد المعرفة أين تكون عمليات إنشاء، نشر واستعمال المعلومات والتكنولوجيات أساسية في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، فالاستثمار في المعارف يشري أساسا إلى الاستثمار في الميادين اليت تنشئ المعارف مثل البحث والتطوير، كما يشري أيضا إلى الابتكار والآليات والبنى التحتية."[2]

التعريف الثالث : "النظام الاقتصادي الذي يعتمد على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. [3]

---

[1] لؤي الزعبي، اقتصاد الإعلام والمعرفة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية الجمهورية العربية السورية، 2020، ص .111

2 مصطفى حوحو، رشيدة خالدي، اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، « مجلة الدراسات المالية والمحاسبية«، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2016، ص.34

3 سعيدة بوردمية قيزة عمر، ايمان عبد العزيز مشهور، أثر تبين اقتصاد المعرفة على التوجه حنو الاقتصاد الأخضر، جملة الابداع المجلد 09، قالمة. 1945 ماي 8 جامعة، 2019، ص56.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن، اقتصاد المعرفة هو "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت، مرتكز بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال.

اقتصاد المعرفة= الاقتصاد + تكنولوجيا المعلومات

2- خصائص اقتصاد المعرفة:

لقد ترافق صعود اقتصاد المعرفة مع تطور كبير في العلوم والتكنولوجيا الحديثة، مما أعطى لاقتصاد المعرفة خصائص إضافية عن كونه يعتمد فقط على المعرفة، جعلت المعرفة العامل الأكثر أهمية وتأثيرا في تكوينه ويتسم اقتصاد المعرفة بالعديد من الخصائص والتي من أهمها ما يلي: [1]

- في اقتصاد المعرفة، يتم التركيز على الأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الأصول المادية.

- يعتبر الاقتصاد المعرفي شبكيًا بسبب تطور وسائل الاتصالات الحديثة.

- يتميز الاقتصاد المعرفي بأنه رقمي، مما يؤدي إلى تأثير كبير على حجم ومعالجة المعلومات.

- يعتبر العمل الافتراضي حقيقة واقعة في الاقتصاد المعرفي، بسبب الرقمنة وشبكة الإنترنت.

- يتيح الاقتصاد المعرفي خلق أسواق ومنشآت افتراضية، وإزالة حدود المكان والزمان وتشجيع الشراكة والتحالف الاستراتيجي مع أطراف خارجية.

- يصعب تطبيق القوانين والضرائب على أساس قومي في الاقتصاد المعرفي بسبب توفر المعرفة في أي مكان، مما يعني أن هناك اقتصادا عالميًا يهيمن على الاقتصاد الوطني.

[1] مراد مسعود سعداوي، متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر : دراسة ميدانية وجهة نظرا الأساتذة الجامعيين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المجلد 04 / العدد: 01 2021، ص 112.

الجدول (1): خصائص اقتصاد ا لمعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد القديم.

الخصائص		لاقتصاد القديم	اقتصاد المعرفة
خصائص التنظيمية	مجال المنافسة	وطنية	عالمية
	الأسواق	مستقرة	متقلبة
	حركة الأعمال	منخفض/متوسط	مرتفع
	دور القطاع العام	تجهيزي: البنية التحتية، السياسات التجارية، الصناعات المفيدة	توجيهي: الخوصصة، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة والتوظيف	علاقات سوق العمل	تنافسية	تضامنية / مشتركة
	المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعلم شامل
	التنظيم اللازم	محدد حسب المهام	تعلم مستمر مدى الحياة تعلم بالممارسة
	أهداف السياسات	إحداث فرص التوظيف	الأجور /الدخول المرتفعة
خصائص الإنتاج	علاقة مع المنشآت الأخرى	مغامرات /مخاطر مستقلة	الاتحاد والتعاون
	مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، النوعية
	المصدر الرئيسي للإنتاجية	الميكنة	الرقمية
	موجهات النمو	مدخلات العوامل (العمل، رأس المال)	الابتكار، التجديد، الاختراع، والمعرفة

المصدر: أعمر بوريشة ، اقتصاد المعرفة وصناعة التنمية في الدول العربية ، المجلد 07 العدد 01، جوان 2022 ص601-602.

الفرع الثاني: أهمية وعناصر اقتصاد المعرفة

1- أهمية اقتصاد المعرفة

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تلعبه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، والتي يجرى توليدها بشكل متزايد ومتسارع وخاصة في الدول المتقدمة، وما ينجم عنه من إسهامات أساسية وهامة في عمل الاقتصاد وفي أداء نشاطه، وفي الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها فيها، وبالشكل الذي يتحقق معه تطور هذه النشاطات وتوسعها، وهذه الإسهامات الأساسية لمضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته التي تقوم على الاستخدام الكثيف للمعرفة، والتي يتمثل بعضها فيما يلي :[1]

-يعتبر اقتصاد المعرفة أساس توليد الثروة وزيادتها وتراكمها في الاقتصاد، حيث تشكل المعرفة العلمية والعملية والفكر الخلاق المبدع المبتكر مصدرا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة القوة الاقتصادية.

-تميز اقتصاد المعرفة تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، وتتمثل أهم هذه لتغيرات فيما يلي:

- تزايد استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها في كافة مجالات الأعمال.
- زيادة أهمية الإنتاج المعرفي.
- تصاعد أهمية الاستثمار وتكوين رأس المال الفكري.
- زيادة حجم الصادرات من المنتجات المعرفية.

❖ يرتفع دور اقتصاد المعرفة بزيادة أصول غير مادية مثل الأفكار، العلامات التجارية، وبراءات الاختراع كمدخلات، وأهمية الخدمات كمخرجات.

❖ يقوم اقتصاد المعرفة بإعادة استخدام المعرفة الجديدة بطرق تقلل التكلفة وتسرّع طرح المنتجات في الأسواق، مما يمنح المؤسسات ميزة تنافسية لفترة أطول.

[1]- دغميم راوية، اقتصاد المعرفة و أثره على المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية،، المجلد6، العدد01، جامعة الدكتور يحي فارس، الجزائر ،2021،ص422.

- يساعد اقتصاد المعرفة على زيادة العوائد الاستثمارية بالتوازي مع زيادة النفقات على التقدم التقني والعلمي، ويحول القانون الذي كان ينص على تناقص الإنتاجية مع زيادة عناصر الإنتاج التقليدية إلى زيادة العوائد مع إضافة عنصر المعرفة في العملية الإنتاجية.

- يشكّل اقتصاد المعرفة مركزاً هاماً لنظم التعليم والتدريب المستمر، مما يساعد على تطوير خبرات العمالة ويتطلب أساليب جديدة لوضع الخطط والسياسات.

- يخفف اقتصاد المعرفة من قيود الموارد التقليدية وخاصة الطبيعية منها، بتحويل المعرفة والمعلومات إلى مورد اقتصادي متجدد، ويقلّل من ندرة الموارد ويضمن التوسع في الأنشطة الاقتصادية.

- اقتصاد المعرفة يساهم في تحسين أداء الاقتصاد عن طريق زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف، وتحسين جودة المنتجات والخدمات باستخدام التقنيات المتطورة، وهو ما يؤدي إلى نمو الاقتصاد بشكل أسرع ومستمر.

- كما يوفر اقتصاد المعرفة فرص عمل جديدة ومتنوعة، خاصة في المجالات التي تتطلب المهارات المتخصصة والعالية المستوى، وهذا يعزز الاستخدام الأمثل للقوى العاملة ويساهم في تحسين مستوى العيش والازدهار الاقتصادي.

2- عناصر الاقتصاد المعرفة:

تأتي هذه العناصر على النحو التالي:[1]

أ- قوة بشرية مؤيدة: المجتمع هو أكبر قاعدة لدعم اقتصاد المعرفة فهو المستهلك لهذه المعرفة، وهو المستفيد من ثمراتها ولذلك كلما كان تأكيد المجتمع على هذه الفوائد واستحسانه من ناحية لنتائجها، فإن مردودها سيكون إيجابيا .

ب- وجود مجتمع تعلمي: أي أن توافر ذلك المجتمع يعد أفضل البيئات لنمو اقتصاد المعرفة فعلى الأفراد مسؤولية التطوير والإبداع والتقدم.

ج- توافر منظومة بحث وتطوير فاعلة: أن توافر هذه المنظومة المتقدمة يشكل أحد المتطلبات الضرورية لاقتصاد المعرفة لأنه بغيرها يعني غياب التخطيط والتوجيه والتطوير .

د- تهيئة عمال معرفة وصناعها: أن يكون لديهم قدرة على التساؤل والربط والابتكار والتفكير في المجال المعرفي.

[1] محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2019 ، ص 74.

د- إيجاد الربط الإلكتروني الواسع: أن المعرفة تحتاج إلى وسائل انتقال والإنترنت وسهولة الاتصال والوصول إليه فإذا تحقق كل ذلك تحققت أولى الخطوات نحو تنفيذ متطلبات عصر اقتصاد المعرفة .

و- مصداقية المعرفة: حيث تأخذ المعرفة مصداقية أكبر وتعددا أوثق بالتواصل مع الآخرين في أنحاء العالم لنشر ثقافة المجتمع المتعلم فكرا وتطبيقا في المؤسسات المجتمعية المختلفة

الفرع الثالث: سمات اقتصاد المعرفة

هناك مجموعة من السمات التي يتميز بها الاقتصاد المعرفي التي أصبحت السمة الغالبة للاقتصاديات والتي يمكن حصرها فيما يلي: [1]

* الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية وبالذات عالية المستوى في عمل الاقتصاد وفي أداء نشاطاته وفي توسعه ونموه.

* الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي الذي يميز الاقتصاد المعرفي بما فيها استخدام واسع للبحوث والدراسات التطبيقية.

* الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة على التقنيات الجديدة حيث أشارت الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي.

* انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية نتيجة لتقارب هذه الصناعات.

*توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتسم بالفعالية لما له من تأثير على مجريات الاقتصاد بشكل خاص والحياة الاجتماعية بشكل عام.

* تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية لما لهذه العمليات من صدى كبير في التأثير على خطى التقدم في مجالات المعرفة والبحث عن طرق جديدة وبديلة لسير العمليات الاقتصادية.

[1] بولومة هجيرة، ميموني أحمد رضا، خراف مختاريه، تحليل واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر، المقال علوم تجارية، جامعة د. موالي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2019 ص 34.

* اعتماد التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب والتأهيل المستمر التي تضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب ومواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.

الفرع الرابع: مؤشرات ومتطلبات اقتصاد المعرفة

أ-مؤشرات اقتصاد المعرفة :

تُنتج العديد من المؤشرات من قِبَل منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تُركز على قياس مدى التقدم في الاقتصاد المعرفي في بلد ما، وتساعد في تحديد الاتجاهات المتبعة للتحول إلى الاقتصاد المعرفي. وتتيح هذه المؤشرات المقارنة بين الدول لتحديد مستويات التطور الاقتصادي التي وصلت إليها. وفيما يلي أهم المؤشرات المستخدمة في هذا الصدد:

1-مؤشرات اقتصاد المعرفة للبنك الدولي: يهدف مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي إلى تطوير منهجية حديثة لقياس المعرفة ومساعدة الدول في تقييم قدراتها على إنشاء اقتصاد المعرفة. يتألف المؤشر من أربع مؤشرات فرعية متكاملة ومتفاعلة لتحديد مستوى التقدم الحاصل في هذا المجال منها :[1]

-مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي؛

-مؤشر الابداع والإبتكار؛

- مؤشر التعليم والتدريب؛

-مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

2-مؤشر المعرفة العالمي: تم الإعلان عن "مؤشر المعرفة العربي" في قمة المعرفة لعام 2016، وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، بهدف التأكيد على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وإدارتها بشكل فعال في الدول العربية.

[1] بلوافي عبد المالك- بن زيدي عبد اللطيف، قياس أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد5، الجزائر، 2021 ، ص 166.

مؤشر المعرفة العالمي بقياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة وتكريس ذلك في صياغ مقاربة مفاهمية ومنهجية متناسقة تتميز بما يلي:[1]

- الاعتماد على رؤية فكرية مبنية على أدبيات وتقارير أممية تؤكد أن المعرفة والتنمية يتلازمان؛

- اعتماد مفهوم شامل للمعرفة يشمل العديد من الأبعاد المختلفة؛

- تعزيز التواصل المعرفي مع الخبرات والتجارب السابقة.

ويتكون مؤشر المعرفة العالمي من سبع مؤشرات جزئية وهي:

- مؤشر التعليم قبل الجامعة؛
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات؛
- مؤشر التعليم العالي؛
- مؤشر الاقتصاد؛
- مؤشر البيئات التمكينية؛
- مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني؛
- مؤشر البحث والتطوير والإبتكار

3-**مؤشر رأسمال البشري**: يعتبر المحرك الرئيسي لأنشطة المنظمات والاقتصاد بشكل عام خاصة إذا ما إقترن بمهارات ومعارف نوعية، وقدرات تتلائم مع طبيعة نشاطها. لهذا تزايد الإجماع على الأهمية التي تكتسبها المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة، نظرا لكون الأفراد هم محور العملية الإنتاجية والحامل الأساسي للمعرفة ويتكون مؤشر الرأسمال البشري من:[2]

- مؤشرات التعليم والتكوين؛

[1] عبد القادر عوار- نور الدين كروش، دراسة قياسية لأثر اقتصاد المعرفة على الدول النامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد4، مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، أكتوبر 2021، ص ص 678-679.

[2] بلومي هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

- قياس مهارات الراشدين؛
- مؤشر قياس القيمة السوقية لرأسمال البشري؛
- مؤشرات حركيات العمال؛

4-**مؤشر العلوم والتكنولوجيا**: ازداد الاهتمام بالاستفادة من المعرفة التقنية والعلمية لتعزيز قدرات الدول التنافسية والإبداعية، وبناءً على ذلك، تم تطوير مجموعة من مؤشرات ومقاييس العلوم والتكنولوجيا لقياس القدرات المعرفية الوطنية وتقييم حجم الدعم المجتمعي للعلوم والتكنولوجيا حيث يتكون من: [1]

- مؤشرات البحث والتطوير؛
- براءات الإختراع؛
- الأبحاث العلمية والتقنية المنشورة؛
- ميزان المدفوعات التكنولوجي

الشكل (1): مؤشرات اقتصاد المعرفة

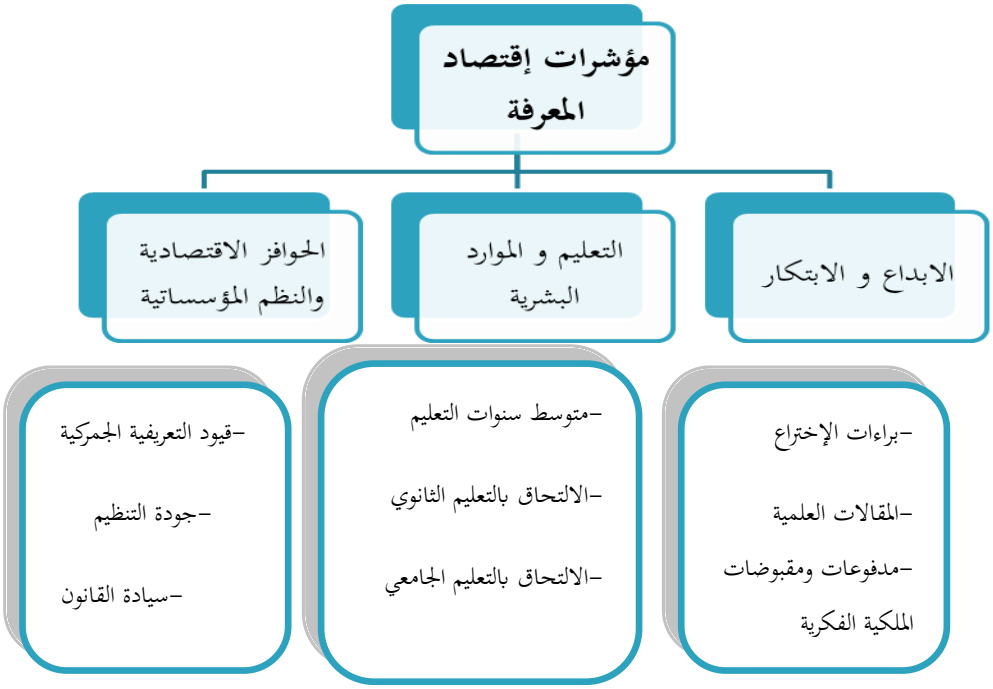

المصدر: سميرة لغويل-أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد4 العدد12، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020.

[1] بلومي هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص111.

تم تطوير مجموعة متنوعة من مؤشرات اقتصاد المعرفة لمساعدة الدول في تحديد موقعها وتقييم قدراتها على المشاركة في اقتصاد المعرفة. يستند ذلك إلى عدة مؤشرات مثل الإبداع والإبتكار، والتعليم والموارد البشرية، والحوافز الاقتصادية والنظم المؤسساتية، بالإضافة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

ب– متطلبات اقتصاد المعرفة:

تطلب اقتصاد المعرفة بنية إدارية داعمة تعزز إنتاجية المعرفة وإلى بنية تقنية معلوماتية تسهل تخزين المعارف ومعالجتها ونقلها وتحويلها إلى ثقافة معرفية تسعى إلى التطوير المستمر وتهتم بالإسهام في التنمية المستدامة ولتحقيق ذلك فلابد من اتخاذ الإجراءات التالية:[1]

1–تطوير البنية التحتية :

* تجنيب التطوير المجزوء بمعنى تطوير قطاع وإهمال أخر كالعناية بالتصنيع وإهمال القطاع الزراعي

* فصل الإطار المعرفي عن التكنولوجي.

* تحويل المعرفة إلى منتجات فعلية.

2–تنمية الموارد البشرية: إن بناء القدرات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال يجري على ثلاث مستويات في قطاع التعليم وهي: المدارس، الجامعات، مؤسسات التدريب المعني يتم الاهتمام بالعنصر البشري من خلال:

* إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المناهج الدراسية.

* إقامة شراكة مع القطاع الخاص لتعزيز حصول المتخرجين على وظائف العمل

* تفعيل التعليم الالكتروني .

* إنشاء حاضنات لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

* تطوير المواد التعليمية المخصصة للتدريب التخصصي إلى تكنولوجيا المعلومات .تسهيل عمليات تمويل المشاريع البحث في تكنولوجيا المعلومات من خلال البحث عن القروض والمنح في القطاع الصناعي.

[1] مراد مسعود سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

3.البحث التطوير : لابد من تحديد أولويات الاستثمار في البحث والتطوير وهذه الأولويات تقود إلى إطلاع المبادرات التي يمكن أن تزيد مهارات إدارة البحث الوطنية من خلال إقامة أشكال تنظيمية تساعد علي بناء القدرات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

4. **تحسين البنية الأساسية للاتصالات والخدمات**: من خلال إدخال التحسينات على قطاع الاتصالات ومراعاة الجوانب التالية :

إعادة هيكلة قطاع الاتصالات: يهدف إعادة هيكلة قطاع الاتصالات إلى التخلص من احتكار الدولة لهذا القطاع عن طريق تخفيض تمويل البنية الأساسية من القطاع العام، والاستفادة بدلاً من ذلك من رأس المال الخاص في مشاريع تطوير البنية الأساسية والخدمات المختلفة، وذلك لتسهيل زيادة المنافسة بعد فتح المجال أمام جميع الشركات للمساهمة في تنمية القطاع وفقًا لضوابط محددة. ويشمل هذا الإصلاح تحسين نوعية الخدمات والتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الحد من الفساد الإداري: يعتبر أمرًا حيويًا لتمكين اقتصاد المعرفة، وذلك عن طريق التخلص من القطاع غير الرسمي الواسع والفساد والمحسوبية والمؤسسات الضعيفة التي تعوق فرص التنمية. ومن أجل ذلك، يتعين تطبيق سياسات عامة تشجع على الحوار والتعاون بين السلطات الرسمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويجب إشراك هذا الأخير في عملية صنع القرار، خاصة بشأن السياسات التي تهتم بالصالح العام، وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.[1]

المطلب الثاني: برنامج الامم المتحدة الانمائي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك تأسيسه والتقرير السنوي له.

الفرع الأول: تعريف وتأسيس برنامج الامم المتحدة الانمائي

1-تعريفه:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبارة عن شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة وهو منظمة تدعم التغيير يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنجليزية:Programme Développement Nations United، يشار إليه اختصارا UNDP.

[1] مراد مسعود سعداوي، المرجع السابق، ص113.

2-تأسيس برنامج الامم المتحدة الانمائي

تأسس في 1966/1/1 من خلال الدمج الجزئي لبرنامجين تابعين للأمم المتحدة هما: المتحدة للمساعدة التقنية EPTA وبرنامج الأمم المتحدة للدعم الخاص، ليتم الدمج الكلي في سنة 1971 وذلك لتفادي تضارب الصلاحيات والخدمات المقدمة من كلا البرنامجي برنامج الأمم، ربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص من أجل بناء حياة أفضل، يعمل في 177 دولة ويساعدهم على تطوير قدراتهم في مواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية. المقر الرئيسي له مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. تقدر ميزانيته السنوية ما يقارب 5000 مليون دولار أمريكي(5مليار).[1]

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية العالمية، وهو منظمة تدعو إلى التغيير وربط البلدان بالمعارف والخبرات والموارد بهدف مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل.

ترتكز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة الدول العربيّة على المجالات الخمسة التي تمثل أولوياته مع التركيز بصورة خاصة على التصدي لأبرز معوّقات التنمية البشريّة في المنطقة كما حددتها سلسلة تقارير التنمية البشرية في البلدان العربية، وهي الحريّة والحُكم الرشيد والمعرفة وتمكين المرأة. ومن ثم يسعى المكتب، من خلال أنشطته، إلى دعم العمل في المجالات التالية:

-التنمية المستدامة

-الحكم الديمقراطي وبناء السلام

الفرع الثاني: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يستعرض هذا التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي حققناها مع البلدان والمجتمعات المحلية على مدار فترة عصيبة استمرت 12شهرا. ويسلط الضوء على الدور القيادي الذي اضطلعنا به في المجال التقني في خضم استجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير تحليل قطري لمساعدة 144 بلدا على فهم أفضل الإجراءات التي يتعين اتخاذها ونشر ما يقرب من مليار دولار أمريكي الى ما يزيد على

[1] خليفة إبراهيم احمد، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية. دار الجامعة الجديدة للنشر وتوزيع الإسكندرية ، 2007 ص44.

170 بلدا وإقليما ومساعدة النظم الحكومية والصحية على العمل وحماية فرص العمل وسُبُل كسب العيش وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية بوتيرة متسارعة. [1]

يبحث التقرير في الطريقة التي عملنا من خلالها على الاضطلاع بهذا الدور من خلال توسيع آفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات التفكير والاستثمار والإدارة والتنفيذ. ويوضح كيف تمكنت الاستثمارات المؤسسية والمالية في مثل استراتيجية الناس من اجل العام 2030 والاستراتيجية الرقمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة السياسات العالمية وشبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي وإنشاء مكتب الأزمات من تقديم استجابة اكثر تماسكا وسرعة.

ويعرض التقرير الأفكار والبحوث العالمية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المضي قدما على نحو أفضل والتي عرضت في عام 2022 بغية الارتقاء بمستوى طموح الاستجابة العالمية في مجال السياسات. وتتراوح هذه الأفكار من تقديم دخل أساسي مؤقت لكل من يعيشون في فقر إلى طرح دليل جديد للتنمية البشرية معدّل بعامل الضغط على موارد الكوكب في إطار الذكرى الثالثين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنظر الأفق التالي: التنمية البشرية والانثروبوسين

وتبين هذه الصفحة كيف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمل طوال 2022 على ربط المستويين الجزئي والكلي وتلبية الاحتياجات المحلية العاجلة ودفع عجلة التغيير الشامل على الصعيد العالمي. تطهير أراض تزيد مساحتها على 400 ملعب لكرة القدم من مخلفات الحرب في اليمن بغية لتمكين إيصال المساعدات الإنسانية من هم في أمس الحاجة إليها على سبيل المثال، الى جانب توسيع نطاق "الوعد المناخي" والذي يعتبر أكبر جهد يقدمه العالم بشأن تعزيز المساهمات المحددة وطنيا- إلى 115بلدا

[1] https://www.undp.org/ar/arab-states/publications , تقرير السنوي لبرنامج الامم المتحدة 2023/02/22

الفرع الرابع: مرتكزات اقتصاد المعرفة وفق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[1]

اتجه برنامج الأمم المتحدة الخاص بتقييم مستويات إدارة المعرفة في مجتمعات بلدان العالم المختلفة إلى اعتبار أربعة عوامل رئيسية باتجاه بلوغ مجتمع المعلومات المرتكز في جل أنشطته إلى المعرفة، وشملت هذه العوامل أربعة ركائز جوهريه موضحة في كالتالي:[2]

مؤشر التعليم قبل الجامعي:

إن تطوير الجودة التعليمية داخل المنظومة التربوية من القضايا الجوهرية التي تستحوذ على اهتمام السياسات التربوية في شتى أنحاء العالم إيمانًا بأن تكوين رأس المال البشري هو إحدى آليات تحقيق التنمية في المجتمع ودعامة أساسية للمواءمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وبين حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عالم يتسم بالتحول المطرد؛ وهو ما يقتضي رصدا ومتابعة مستمرة لأداء المنظومات التعليمية بغية تطويره في اتجاه ضمان تعليم جيد للجميع. شهدت قضايا جودة التعليم توسعا في الفكر التربوي، ولم يعد الاهتمام يقتصر على تعميم التعليم وإيصاله إلى كل شرائح المجتمع بل بات النهوض بجودة منظومة التعليم بمختلف مكوناتها هاجسا أساسيا. وتعزز الاهتمام العالمي أيضا بمسألة جودة التعليم في أجندة التنمية المستدامة 2030 حيث حظيت بأهمية قصوى من خلال جعل "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" هدفا رئيسيا من أهدافها السبعة عشر، والتأكيد على أن تحصيل تعليم جيد يمكن "الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد،وهو وسيلة مهمة للهروب من الفقر"، وأن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم.

وفي ظل هذه المستجدات العالمية، كان لزاما أن يتوجه الاهتمام إلى اعتماد أدوات قياسية منهجية تساعد على تقييم الوضع التعليمي وتشخيص مواطن القوة والضعف فيه، ما يخول بناء سياسات تعليمية أكثر فعالية استنادا إلى مؤشرات موثوق بها.

---

[1] مؤشر المعرفة العالمي
https://knowledge4all.com/admin/2022/Methodology/GKI2022_Methodology_Ar.pdf?fbclid=IwAR1itOVYT5uHT_sjecWIkg6PftKlZG6yJ_hHxDxDu2UaouarX2ehIMd_TTU

[2] بوالقدرة ،اقتصاد المعرفة في الجزائر قراءة تحليلة في الاطار البديل للاقتصاد التقليدي ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ،جامعة عنابة الجزائر ص371-372.

مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني[1]

في إطار التطور المتسارع لمنظومة التعليم والتدريب، بات من الضروري العمل على فهم مختلف العوامل والمتغيرات التي تؤثر سلبا أو إيجابا في طبيعة هذه المنظومة وجودتها، وتسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توفير اليد العاملة الماهرة ورأس المال البشري المؤهل. ونظرا إلى واقع منظومة التعليم التقني والتدريب المهني في مختلف دول العالم، واعتبارا للأهمية الاستراتيجية التي يحتلها هذا القطاع من أجل بناء مجتمعات متماسكة، أصبح ضروريا بناء مؤشرات لتتبعه ورصد مكامن قوته وضعفه في أفق تقديم صورة بانورامية عنه لصناع القرار؛ بما يغني السياسات العامة في مجال التكوين والتدريب والتوظيف، ويقدم لها المعطيات الكفيلة بمقارنة إنجازاتها وإغناء تجاربها الوطنية. إن تحولات الاقتصاد الرقمي والأخضر ورهانات الثورة الصناعية الرابعة كفيلة بخلق تفاوتات حاسمة بين اقتصاديات الدول وتعميق الفجوة

بين المجتمعات، الأمر الذي يفرض اعتماد أساليب ومناهج جديدة ومتجددة لرفع التحديات ومواكبة التحولات. ونظرا إلى الدور المحوري للمؤشرات والمتغيرات المتوفرة في بلدان العالم، أصبح لزاما على مؤشر المعرفة العالمي أن يتجاوب مع مختلف هذه الإكراهات ويطور منهجيته ويوسع من دائرة المؤشرات التي يعتمد عليها. وهذا يمكنه من استيعاب مجمل هذه التحولات، ولا سيما على مستوى منظومة التدريب المهني والتكوين المستمر التي تشكل حلقة وصل قوية بين أنظمة التعليم وسوق العمل. ويسعى مؤشر المعرفة العالمي في نسخته الجديدة إلى إدراج متغيرات جديدة، كلما توفرت هذه الأخيرة على نحو علمي دقيق ومعترف به دوليا. وتعتمد هذه المتغيرات الجديدة أساسا على قيم وأهداف كالجودة وتكافؤ الفرص والمساواة التي تسعى جداول أعمال التعليم العالمي حتى العام 2030 إلى تكريسها ونشرها.

إن أحد أهم العوامل لعدم فاعلية برامج التعليم والتدريب هو غياب إحصائيات علمية ودورية عن مختلف المتغيرات ممكن أصحاب القرار من اتخاذ التدابير والإجراءات المطلوبة واستباق التغيرات المستقبلية.

مؤشر التعليم العالي

يؤدي التعليم العالي دورا رئيسيا في دفع عجلة المعرفة والابتكار من خلال إعداد رأس المال البشري وتجهيزه بالمؤهلات والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات الصناعات التي تقود اقتصاد المعرفة العالمي. لذلك كان من الضروري إدراج التعليم العالي كأحد المؤشرات الفرعية السبعة ضمن مؤشر المعرفة العالمي. لغرض هذا المؤشر، يشمل التعليم

[1] https://knowledge4all.com/admin/2022/Methodology/GKI2022_Methodology_Ar.pdf?fbclid=IwAR1itOVYT5uHT_sjecWIkg6PftKlZG6yJ_hHxDxDu2UaouarX2ehIMd_TTU

العالي برامجه قصيرة الأمد، ومراحل درجة البكالوريوس أو ما يعادلها، ودرجةالماجستير أو ما يعادلها، ودرجة الدكتوراه أو ما يعادلها التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة؛ وهي المستويات من 5 إلى 8 بحسب التصنيف الدولي الموحد للتعليم (إسكد 2011) لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يمثل التعليم العالي ركيزة أساسية للتنافسية الاقتصادية ويؤدي دورا حيويا في تحقيق التنمية البشرية. وتتجلى أهمية هذا القطاع من خلال تحديده كأحد المجالات الرئيسية في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، إذ يدعو رابع أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان التعليم الجيد والشامل والمنصف، بما في ذلك التعليم العالي، والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم كشرط أساسي لتحقيق التنمية والمشاركة المجتمعية الكاملة.

فوفقا للبنك الدولي، يعتبر التعليم العالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الرخاء؛ وهو مطلب أساسي لتعزيز قابلية التوظيف في الصناعات التي تقود اقتصاد المعرفة العالمي. لذا، فإن وجود نظام تعليم عال ذي جودة عالية هو ضرورة استراتيجية لتوسيع مهارات الشباب والوصول إلى مجتمعات المعرفة. لكن هذا مشروط بوجود سوق عمل مناسبة ومنتجة يمكنها استيعاب رأس المال البشري ذي المهارات العليا؛ كما أنه يستدعي تنسيقا متوازنا بين المؤسسات الصناعية والاجتماعية.

مؤشر البحث والتطوير والابتكار[1]

يمثل البحث والتطوير "نشاط إبداعي يتم بشكل منظومي من أجل زيادة المخزون المعرفي – بما في ذلك المعرفة بالإنسان والثقافة والمجتمع

– واستخدام هذا المخزون المعرفي في تطبيقات مختلفة". من ناحية أخرى، ينظر إلى الابتكار بأنه "نشاط إبداعي يؤدي إلى تطوير منتج أو عملية جديدة تختلف اختلافا كبيرا عن المنتج الذي سلم مسبقا للمستهلكين، أو العملية التي استخدمتها سابقا الشركة أو الصناعة". ** وبناء على ما سبق، يمثل البحث والتطوير والابتكار قضية مركزية مؤثرة في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها من أجل دعم التنمية. إضافة إلى ذلك، تساهم منتجات الابتكار وعملياتها في سلعا وخدمات جديدة، أو محسنة بشكل كبير، لاستخدامها في أسواق المنتجات. وتمثل هذه السلع والخدمات المبتكرة عاملا هاما يدعم الإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا للتطورات الأخيرة في مجالات المعرفة، والطفرة في التكنولوجيا الرقمية الذكية المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، أصبح البحث العلمي والابتكار حجر الزاوية في

[1] نفس مرجع السابق

التحول إلى مجتمعات المعرفة واقتصاداتها في القرن الحادي والعشرين. منذ تطوير مؤشر المعرفة العالمي في عام 2017، اتخذ قرار منهجي بدمج البحث والتطوير والابتكار في مؤشر مركب واحد. ويبرر هذا الخيار، الهدف المزدوج لمؤشر المعرفة العالمي الرامي لتقدير تحول البلدان نحو مجتمع المعرفة من خلال دور البحث والتطوير في تنفيذ العمل

المنظومي الإبداعي من أجل زيادة المخزون المعرفي، واستخدام هذا المخزون لإحداث تطبيقات جديدة من ناحية، وتأكيد الدور المتنامي للابتكار في تطوير اقتصاد المعرفة، من ناحية أخرى. وبالرغم من أن الابتكار لا ينتج في إطار عملية البحث والتطوير فحسب، أو لا يعد بالضرورة من مخرجات البحث والتطوير، فإن دمج الابتكار مع البحث والتطوير من أجل بناء مؤشر مركب للبحث والتطوير والابتكار يرتكز على الأسباب التالية: (1) قد يمثل الابتكار أحد مخرجات منظومة الدورة الكاملة للبحث والتطوير التجريبي التي تبدأ باستكشاف الأفكار والظواهر الطبيعية، وتنتهي بالنماذج الأولية للإنتاج، والسلع والخدمات التي يتم تسويقها. ويعتمد هذا الاختيار أيضا على القاعدة الرباعية لمخرجات البحث والتطوير التي تبدأ بالأوراق البحثية المنشورة، ثم براءات الاختراع، والمتبوعة بنماذج الإنتاج الأولية وصولا إلى منتج يتم تسويقه؛ (2) يتطلب الابتكار في مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني حدا أدنى من قدرات البحث والتطوير؛ (3) يتطلب الابتكار الناجح عموما عمالة معرفية مكتسبة للمهارات المعرفية والبحثية، وأحيانا القدرات الذهنية المتقدمة؛ وأخيرا، (4) يتطلب الابتكار عموما الإلمام بثقافة البحث والتطوير. بناء على هذا الأساس المنطقي، بني المؤشر الفرعي للبحث والتطوير والابتكار

مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

نظرا إلى نمو الاقتصاد الرقمي بوتيرة أسرع حتى صار الآن جزءا كبيرا من الاقتصاد العالمي، يجب على الصناعات، في جميع القطاعات، تلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وما ينتج عنها من اتجاهات ناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات المعرفية الأخرى. ولكي يحقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكاناته الكاملة، ينبغي ألا يقتصر إنتاج المعرفة على مجموعة من البلدان أوالمناطق، بل يجب توطينها ومشاركتها من أجل رفاه المجتمعات. لذلك، لاستشراف كيفية تطور المستقبل، يتعين فهم التفاعلات التي تنطوي

عليها هذه الاتجاهات؛ لأنها غالبا ما يعزز بعضها بعضا.أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغييرا جذريا في طريقة عيش الناس، وأثرت في أنشطة الحياة اليومية وممارسة الأعمال التجارية،وهو ما يستلزم تحولا كليا في كيفية تكوين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات المتعلقة بها. فتبني التكنولوجيا

الرقمية يعتمد على استعداد الحكومات والشركات والمواطنين لدفع مسيرة التحول الرقمي والتكنولوجي في بلادهم، سواء من ناحية الاستثمارفي بنية تحتية متينة وموثوق بها ومستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ممثلة بالشبكات والبرامج والأجهزة والمنصات، أو من حيث استخدام الأفراد والحكومات والشركات للتكنولوجيا وتأثيرها التنموي، علاوة على ذلك، تؤذي الأطر التنظيمية الإقليمية والدولية دورا رئيسيا في تمكين تدفق البيانات عبر الحدود ورقمنة التجارة؛ حيث يجب على هذه البلدان إعادة النظر في نطاق أطرها السائدة لضمان التقاسم العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية.

أذى استخدام التكنولوجيا الرقمية إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة وإعادة هندسة أنظمة الإنتاج لتحسين الجودة وخفض التكاليف،مما أحدث تغييرا جوهريا في نماذج الأعمال التقليدية من خلال الاستفادة من البيانات الضخمة المتاحة وشبكات الاتصال العالمية مع السعي لزيادة الحصة من السوق. لكن تأثير التكنولوجيا يتجاوز زيادة الأرباح وخفض التكاليف، ليسهم في تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز توفر الخدمات وخلق فرص العمل. وللمحافظة على المكانة والقدرة على المنافسة، ولزيادة فوائد نشر التكنولوجيا الجديدة، يتعين على الحكومات والشركات مواءمة تطوير مواردها البشرية وبنيتها التحتية مع متطلبات التحول الرقمي الضخم

مؤشر الاقتصاد[1]

بات اقتصاد المعرفة، الذي يتميز بتنوع الإنتاج والإنتاجية والعمالة ورأس المال البشري، هو المحدد الرئيسي لقدرة البلدان على مواجهة التحولات العالمية، وقدرتها على التواؤم مع التطورات التي يشهدها العالم. ضمن مؤشر المعرفة العالمي، تمثل مكونات اقتصاد المعرفة المتعلقة بالقدرة التنافسية الاقتصادية، والانفتاح الاقتصادي، والتمويل والقيمة المضافة المحلية، مؤشرات مهمة لمعرفة قدرة الاقتصادات ومرونتها على مواجهة التحولات والتطورات العالمية. وقد تجلى ذلك خلال جائحة كوفيد 19، التي أظهرت أن البلدان ذات التنافسية الاقتصادية القائمة على المعرفة، كانت الأقدر على الخروج الآمن، نسبيا، من تبعات هذه الأزمة بالإضافة إلى ما يعنيه اقتصاد المعرفة من روابط متشابكة مع جميع القطاعات الإنتاجية، فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكلّ ما يتعلق بالأنشطة الرقمية التي يتبناها الاقتصاد (بما في ذلك سلاسل التواصل اللوجستي للقطاعات السلعية والخدمية)، تعد جميعها مؤشرات مباشرة على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة ونمو اقتصادي متوازن. وتشير الدراسة الاقتصادية إلى أن اقتصاد المعرفة قد يتطلب أن تفوق أعداد العمالة في القطاعات المتعلقة بالمعرفة والتقنيات والرقمنة تلك العاملة في القطاعات التقليدية على نحوأكبر

[1] نفس المرجع السابق

مؤشر البيئة التمكينية

تتمثل البيئة التمكينية في شروط الاحتضان والدعم الضرورية لتهيئة الظروف والفرص الملائمة التي تؤمن إنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة. فهي تعتبر محددا أساسيا لتطور مؤشرات المعرفة المتعلقة بكل القطاعات، حيث إن العوامل المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المؤسساتي تشكل الدعامات الأساسية التي يرتكز عليها التمكين المعرفي. وتشمل هذه البيئة التمكينية مسائل متعددة مثل السياسات والخطط التنموية والتربوية والتأهيلية، ومشاريع الإصلاح الاقتصادي والسياسي. تُضاف إلى ذلك البنية التشريعية المساعدة على إسناد عمليات التنشئة المعرفية للأجيال الجديدة، وعلى إرساء دولة القانون وتكريس منظومة الحقوق الإنسانية، بما يحقق سلامة الإنسان ورفاهيته والمساواة. هذا، فضلًا عن مستوى الخدمات الصحية وجودة الحياة والبيئة التي تعد أيضا ممكنات عامة تؤدي دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة.

وكخلاصة

يمكن القول في الأخير رسوخ القناعة بأن التنمية الاقتصادية والإجتماعية في العصر الحالي لا يمكن إحرازها بعيدا عن الانتقال إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة. وبالتالي أصبح المجتمع المعرفة هو المجتمع الفكر الفعال المعلومات الدقيقة، الإبتكار، وإيجاد الأسواق المفتوحة على التعامل، الذي يسعى إلى الارتقاء بالمؤسسات والفراد نحو الأفضل، ولتحقيق اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب بذل جهود مكثفة ومتسارعة في جميع المجالات والقطاعات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي عالجت جوانب البحث

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الأبحاث والدراسات العلمية السابقة التي تناولت أحد متغيرات الدراسة أو كليهما سواء موضوع اقتصاد معرفة أو برنامج الامم المتحدة الانمائي، وذلك من أجل معرفة الأدوات المستخدمة ومن ثم المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية وعلى هذا الأساس تم تقسيم المبحث إلى، التحليل والنتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

سنتطرق في هذ المطلب إلى الدراسات باللغة العربية سواء كانت وطنية أو عربية

الفرع الأول: الدراسات الوطنية

1-دراسة مراد مسعود سعداوي، شاشوة عبد الحكيم، روزة عقري، (2021)، بعنوان: متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر دراسة ميدانية وجهة نظرا الأساتذة الجامعيين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المجلد 04 / العدد: 01.

التعرف على ركائز وسمات اقتصاد المعرفة، كذلك التعرف على متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر التعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر ومساعدة الأساتذة الجامعين والباحثين الاقتصاديين في التعرف على متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة التيمن شأنها تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد معرفي يعتمد على التقنية والمعلوماتية للإسراع بمعدلات نموه بدرجة أكبر ملاحفة سباق التنمية والتقدم والتفاعل مع التوجيهات العالمية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-تعتبر استراتيجية الجزائر الإلكترونية خطة عامة تساهم في تحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي.

-الاهتمام بالسياسات التعليمية يساهم بشكل كبير في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة.

-ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي يرفع مستوى الثقافة المعرفية لدى المجتمع.

-تدريب الطلبة على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا يعزز ثقافة المعرفة وإنتاجها.

-البحوث التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد تعزز القدرة على الحصول على المعرفة

2-دراسة بولومة هجيرة، أحمد رضا، 2020، بعنوان: تحليل واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر، مقال، كلية علوم خراف مختارية، ميموني تجارية، جامعة د. موالي الطاهر سعيدة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى:

1- تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية على صعيد الانتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً

2- محاولة تحديد التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدول العربية التي تعتبر ذات اقتصادات لم تصل بعد الى مرحلة الكفاية في بناء المعرفة .

3- ما هي الكيفية التي تتمكن من خلالها الاقتصادات العربية تكوين المحتوى المعرفي المناسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذي يتمكن من استيعاب التطور التكنولوجي في مختلف الميادين العلمية، لا سيما في مجال التطبيقات العملية كالتطبيقات البرمجية، والانتاج الاعلامي والفني، وفي مجال الاتصالات والمعلومات.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-اتساع الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية .

-ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنيت واستحواذ اللغة الإنجليزية على80% من مواقعها مع ضعف الاهتمام بها .

-السماح بهجرة الأدمغة البشرية بصورة غير منطقية خارج الوطن. حيث أن الجزائر أول دولة عربية طاردة للكوادر العلمية نحو الخارج حيث صنفتها جامعة الدول العربية في وقت سابق على رأس قائمة الدول العربية المصدرة للكفاءات العلمية والأدمغة نحو الخارج.

اعتماد الجزائر على النفط في تمويل المشاريع القطاعات الأخرى وعدم البحث عن بدائل أخرى كالاستثمار في الموارد البشرية .

-غياب استراتيجية واضحة المعالم للبحث والتطوير في الجزائر وتدني أنظمة التعليم واعتمادها أساليب

-التلقين وعدم تشجيع حرية التفكير.

3-دراسة سميرة لغويل، (أفريل 2020)، بعنوان: المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، جامعة الحاج لخضر -باتنة1 -الجزائر المجلد الرابع – العدد 12.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- بلورة تصور نظري عن مفهوم اقتصاد المعرفة، وعناصره المختلفة وفقا للمصادر التي توفرت لدى الباحثين.

- ابراز اهم مؤشرات اقتصاد المعرفة وكيفية قياسه.

- استعراض أهم التحديات التي تواجه الجامعات في عصر المعرفة وتقديم بعض الحلول لمواجهة أهم التحديات التي تواجه الجامعات في مجتمع المعرفة.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الاقتصاد المعرفي أحد أوجه التنمية الحديثة، وبناؤه ضرورة حتمية لاستكمال منظومة التطور الاقتصادي، ورفع قيمة المنتجات، والمخرجات كما وكيفا، وتجمع كثير من الدراسات على ضرورة بناء الاقتصاد المعرفي بتطوير التعليم في مستوياته المختلفة، واعتماد البحث العلمي كأحد أهم ركائزه، كما أن التراكم المعرفي يساعد على تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية لعدد من الدول التي اعتمدت على تطويع المعارف واستثمارها بغرض زيادة مستويات إنتاجها وتفعيل المعرفة لبناء إمكانات متجددة على الدوام .

- تمثل الجامعات مركز انطلاق لنمو الاقتصاد المعرفي، وتخطيطه، واستثماره في المجتمع من خلال عدد من الأنشطة البحثية والتعليمية وفتح الشراكات المجتمعية

- تتوافر للجامعات الجزائرية الإمكانات المناسبة لتطوير البحث العلمي والإسهام في بناء الاقتصاد المعرفي، وذلك بما يتوافر لها من أنشطة بحثية متنوعة، كالمختبرات العلمية، ومشاريع البحث، ومشروعات تقنية نجحت في تطبيقها .

4-دراسة سعيدة بوردمية، قيزة عمر، ايمان عبد العزيز مشهور، (2019)، بعنوان: أثر تبين اقتصاد المعرفة على التوجه حنو الاقتصاد الأخضر، مجلة الإبداع المجلد 09 / العدد01، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

تهدف هذه الدراسة الى :

-إبراز ماهية الاقتصاد الأخضر وسبل التوجه حنوه.

-التعرف على مفهوم اقتصاد المعرفة ومكوناته وخصائصه.

-مساهمات اقتصاد المعرفة في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر .

وعليه فإن أهداف الدراسة تتجلى في محاولة الإشارة إلى الاقتصاد الأخضر ومساهمة اقتصاد المعرفة في التوجه والانتقال حنوه، مع تحديد مظاهر أتثري اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الأخضر، كونهما يمثلان مظهران للاقتصاد الجديد في الألفية الثالثة.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنمية البنية الأساسية الاجتماعية باستثمار المداخيل الوطنية في رأس املال البشري الذي يسهم في الانتقال للاقتصاد الأخضر.
- اعتماد المنهج العلمي ثالثي الحلزون Model Helix Triple المعتمد على مشاركة متساوية بين: الدولة، القطاع العلمي والتعليمي ومنظمات الأعمال.
- العمل على تأهيل وتدريب العمالة على وظائف جديدة لقطاعات خضراء بسبب التغيرات التي مست سوق العمل بفعل التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

1- دراسة سامر بابكر، (2021)، بعنوان: اقتصاد المعرفة، سلسلة كتيبات تعريفية (العدد 13) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي صندوق النقد العربي الإمارات العربية المتحدة.

تسعى هذه الدارسة إلى الإجابة على التساؤلات بصفة أساسية في الإشكالية جملة بالإضافة إلى أن هناك جملة من الأهداف نصبوا إلى تحقيقها والمتمثلة في: محاولة إبراز اثر اقتصاد المعرفة على الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

- يتسم اقتصاد المعرفة بتنامي الأهمية النسبية للأنشطة كثيفة استخدام المعرفة في إنتاج السلع والخدمات بما يساعد على تسارع الابتكار والتطور التقني.

- يلعب التعليم دورا مهما في إعداد الأجيال الناشئة للتعامل مع اقتصاد المعرفة وجعل الأفراد مساهمين حقيقيين في صنع الاقتصاد المبني على المعرفة. لذلك يقع وضع اللبنات الأولى للتحول نحو اقتصاد المعرفة بالأساس على عاتق المؤسسات التعليمية وعلى رأسها وزارات التربية والتعليم، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحث والتطوير.

- يتعين على المؤسسات التعليمية التعاون والانخراط مع مراكز البحث العلمي ومراكز إنتاج المعرفة لتأصيل المعارف

والمهارات المعرفية لدى الطالب ضمن المراحل التعليمية المختلفة، ومن ثم تتويج هذه المراحل بمحصلة من تراكم رأس المال المعرفي مكن الطالب من المساهمة الإيجابية في هذا المجال الحيوي .

- تعمل المعرفة والمهارات المتخصصة إما كأصول إنتاجية لتوظيفها في إنتاج السلع والخدمات، أو كمنتج

نهائي قابل للبيع والتسويق.

2-دراسة صفاء الشويحات، (2016)، بعنوان: درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها لدى معلمي مدارس المرحلة الثانوية الحكومية في محافظة جرش في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 2016 ،العدد10، كلية العلوم الأساسية والإنسانية، الجامعة الألمانية الأردنية، الأردن.

هدفت الدراسة الحالية إلى تعرف درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة، وتطبيقها، لدى معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في مدينة جرش في الأردن، ومعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في درجة فهم ودرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة. تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي. وتم اختيار عينة الدراسة

بالطريقة العشوائية البسيطة، وتضمنت (545) معلما ومعلمة، طور الباحث أداة خاصة لهذه الدراسة، والتي تكونت من (61) فقرة، موزعة على خمسة مجالات، أظهرت النتائج أن درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة كانت مرتفعة، في حين أن درجة تطبيقها كانت متوسطة، وأظهرت النتائج أيضا فروق ذات دلالة احصائيا بين درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة ودرجة تطبيقها، لصالح درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة.

3-دراسة هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، (2019)، بعنوان: اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد51، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ملامح وأطر الاقتصاد المعرفي، وكذلك توضيح الفروقات ما بينه وبين الاقتصاد التقليدي، ولمحة عن حجم اقتصاد المعرفة على مستوى العالم. كما تهدف إلى توضيح الأهمية البارزة لقطاعات الاقتصاد المعرفي في سياق الثورة الصناعية الرابعة وتلقي الضوء على النمو المتسارع لبعض التقنيات، والتطورات التقنية والمعرفية التي شكلت ملامح هذه الثورة ومن بينها الذكاء الصناعي. وقد اعتمدت المنهج الوصفي في التطرق إلى هاته العناصر ، وفي الأخير تم التوصل إلى نتائج أهمها: تشير المؤشرات التي ترصد وضع المعرفة في العالم العربي إلى مضي عدد من الدول العربية قدما في التحول الاقتصاد المعرفة حيث تعد مؤهلة أكثر من غيرها لهذا التحول، هناك إمكانات كبيرة للاستفادة من فرص التكامل الاقتصادي العربية في دعم تحول البلدان العربية لاقتصادات المعرفة، لما كان التراكم المعرفي هو المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي والتشغيل في العقود المقبلة، ونظرا نماذج التنمية الناجحة تستند إلى اغتنام فرص الثورة الصناعية لكون الرابعة ومواجهة التحديات المرتبة عليها، فإن ذلك يدفع البلدان العربية باتجاه التحول للاقتصادات المعرفية.

4-دراسة محمد جبار طاهر الشمري، (2011)، بعنوان: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي/مصر نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مصر.

تهدف الدراسة إلى إبراز مكونات اقتصاد المعرفة، تسليط الضوء على نظرية النمو الحديثة في اقتصاد المعرفة، عرض تجربة (مصر نموذجا) كدولة نامية في اقتصاد المعرفة. وأيضا عرض وتحليل أبرز تأثيرات اقتصاد المعرفة على الإنتاج المحلي والتكنولوجيا والقوى العاملة. وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي في معاجلة الإشكالية المطروحة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دور في ترشيد الحكم في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من خلال جملة المشاريع التنموية والتقارير التي يصدرها والتي يهدف من خلالها إلى النهوض بالدول العربية وربطها بالخبرات والموارد المساعدة لشعوبها وتحقيق التنمية.

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية

1-Keith Smith,(2002): What is the 'knowledge economy'? Knowledg eintensive industries and distributed knowledge bases, Institute for New Technologies, The United Nations University .

(دراسة بعنوان ما هو "اقتصاد المعرفة"؟ صناعات المعرفة وقواعد المعرفة الموزعة ، مقال بمعهد التقنيات الجديدة، جامعة الأمم المتحدة.)

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة ما يقصده المؤلفون المختلفون بمفهوم اقتصاد المعرفة أو اقتصاد التعلم ؛ ثانيًا ، لوصف كميًا إنشاء واستخدام المعرفة عبر الصناعات ؛ ثالثًا لتطوير نهج لفهم كثافة المعرفة للصناعات الناضجة أو "التقليدية" أو منخفضة التكنولوجيا. عند استكشاف هذه المشكلة ، تستخدم الورقة أولاً بيانات مسح الابتكار المجتمعي لوصف بعض الأبعاد التجريبية لخلق المعرفة في أوروبا.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الاقتصادات الحديثة هي إلى حد ما أكثر كثافة في المعرفة ، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن بعض القطاعات أو التقنيات فقط هي التي تحمل اقتصاد المعرفة الجديد. على العكس من ذلك ، فإن قواعد المعرفة للصناعات الناضجة عميقة ومعقدة من الناحية المعرفية ، وهي موزعة مؤسسيًا: يتم إنشاؤها من خلال "أنظمة المعرفة" ، بالمعنى الذي وصفه ديفيد وفوراي. إعتمدت هذه الأنواع من الصناعات على المعرفة الموزعة عبر الوكلاء والمؤسسات ومجالات المعرفة. تكمن العديد من مجالات المعرفة ذات الصلة في العلوم. يتم دعم هذه المدخلات العلمية من خلال روابط غير مباشرة غير مستكشفة مع الجامعات ومعاهد البحث والشركات الموردة. وبالتالي ، فإن الصناعات "منخفضة التقنية" هي صناعات كثيفة المعرفة ، وغالبًا ما تكون جزءًا من أنظمة "التكنولوجيا الفائقة" ، ويجب أن يكون كل من العلماء وصانعي السياسات على دراية بأهميتها للنمو

2-Tigran Davtyan, (2002), TOWARDS A KNOWLEDGE-BASED ECONOMY, UNITED NATIONS ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, COUNTRY READINESS ASSESSMENT REPORT, UNITED NATIONS, Armenia.

(دراسة بعنوان: نحو اقتصاد قائم على المعرفة ، مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ، تقرير تقييم قراءة البلدان ، الأمم المتحدة ، أرمانيا.)

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التشجيع على تحفيز تبادل الخبرات الوطنية ، وتحديد أفضل الممارسات وتعزيز التعاون على مستوى المنطقة وعلى الصعيد العالمي للدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، مما من شأنه تسريع تنمية اقتصاد قائم على المعرفة في البلدان. في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية واقتصادات السوق الناشئة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في مناقشة الفرضيات المطروحة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أرمينيا دولة لها تاريخ كبير في إنتاج التكنولوجيا العالية والتعليم. ومع ذلك ، يجب وضع أساس جديد متين قبل أن يتطور اقتصاد قوي قائم على المعرفة ومجتمع معلومات. يمكن أن تضيع المزايا التاريخية والموارد البشرية الماهرة والإمكانيات الفريدة للشتات ، ما لم يتم استخدامها لبناء خلفية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. تعد الاستراتيجية الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وبرنامج تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وخطة عمل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، أدوات قوية لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات في أرمينيا. ومع ذلك ، فإن اتخاذ موقف أكثر استباقية من جانب الحكومة ، وأنشطة جيدة التنسيق للمانحين ، هي شروط مسبقة مهمة لتحقيق هذه الوثائق الاستراتيجية.

3-**Metro Manila, (2014), INNOVATIVE ASIA ADVANCING THE KNOWLEDGE-BASED ECONOMY HIGHLIGHTS OF THE FORTHCOMING ADB STUDY REPORT, ASIAN DEVELOPMENT BANK , Philippin**.

(دراسة بعنوان: إقدام آسيا المبتكرة للنهوض بالاقتصاد القائم على المعرفة، الملامح الرئيسية لتقرير الدراسة القادم لبنك التنمية الآسيوي ، بنك التنمية الآسيوي ، الفلبين.)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد إجراءات السياسة المطلوبة في البلدان النامية الأعضاء في بنك التنمية الآسيوي للتقدم كاقتصادات قائمة على المعرفة. ويحدد كيف يمكن للاقتصادات الناشئة الاعتماد على اتجاهات التكنولوجيا المتغيرة للعبة والتطورات الأخرى للتحرك بشكل أسرع نحو حدود المعرفة العالمية. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن رؤية بنك التنمية الآسيوي هي منطقة خالية من الفقر في آسيا والمحيط الهادئ. وتتمثل مهمتها في مساعدة البلدان النامية الأعضاء في الحد من الفقر وتحسين نوعية حياة شعوبها. على الرغم من النجاحات العديدة التي حققتها المنطقة ، إلا أنها لا تزال موطنًا لما يقرب من ثلثي فقراء العالم: 1.6 مليار شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، بينما يكافح 733 مليونًا على أقل من 1.25 دولار في اليوم. يلتزم بنك التنمية الآسيوي بالحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي الشامل ، والنمو المستدام بيئياً ، والتكامل الإقليمي. يقع

مقر بنك التنمية الآسيوي في مانيلا ، وهو مملوك لـ 67 عضوًا ، من بينهم 48 من المنطقة. أدواتها الرئيسية لمساعدة البلدان النامية الأعضاء هي حوار السياسات والقروض والاستثمارات في رأس المال والضمانات والمنح والمساعدات الفنية.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة

سنعرض في هذا الجدول التفصيلي أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في الاسطر السابقة.

الجدول رقم (2) : يوضح اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

دراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة مراد مسعود سعداوي، شاشوة عبد الحكيم، روزة عقري	-استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الشبه التجريبي. -التطرق إلى مفاهيم اقتصاد المعرفة	-رسالة الماجستير. -تناولت الدراسة متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر دراسة ميدانية وجهة نظرا الأساتذة الجامعيين. -تمت الدراسة على مستوى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المجلد 04 / العدد: 01. -تمت الدراسة سنة 2021.
دراسة أحمد رضا بولومة هجير	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي	-مقال بمجلة علمية -تناولت تحليل واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر. -تمت الدراسة على مستوى كلية علوم خراف مختارية، ميموني تجارية، جامعة د. موالي

		الطاهر سعيدة، الجزائر. -تمت الدراسة سنة 2020.
دراسة سميرة لغويل	المنهج الوصفي التحليلي	- مقال بمجلة علمية. -تناولت الدراسة المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر. -تمت الدراسة على مستوى مجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، جامعة الحاج لخضر -باتنة1 -الجزائر المجلد الرابع - العدد 12. -تمت الدراسة سنة 2020.
دراسة سعيدة بوردمية، قيزة عمر، ايمان عبد العزيز مشهور	المنهج الوصفي التحليلي	-مقال بمجلة علمية. -تناولت الدراسة أثر تبين اقتصاد المعرفة على التوجه حنو الاقتصاد الأخضر. - تمت الدراسة على مستوى مجلة الإبداع المجلد 09 / العدد01، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة. -تمت الدراسة سنة 2019.
دراسة سامر بابكر	-تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي	-مقال بمجلة علمية. -تناولت الدراسة اقتصاد المعرفة -تمت الدراسة على مستوى سلسلة كتيبات تعريفية، العدد13، صندوق النقد الدولي

		العربي -تمت الدراسة سنة 2021.
دراسة صفاء الشويحات	-تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي	- مقال بمجلة علمية -تناولت الدراسة درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها لدى معلمي مدارس المرحلة الثانوية الحكومية في محافظة جرش في الأردن. -تمت الدراسة على مستوى مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 2016 ،العدد10، كلية العلوم الأساسية والإنسانية، الجامعة الألمانية الأردنية، الأردن. -تمت الدراسة سنة 2016.
دراسة هبة عبد المنعم، سفيان قعلول،	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي	-مقال بمجلة علمية. تناولت الدراسة اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية. -تمت الدراسة على مستوى مجلة دراسات اقتصادية، العدد51، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة. -تمت الدراسة سنة 2019.
دراسة محمد جبار طاهر الشمري	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليل	-رسالة ماجستير. -تناولت الدراسة دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي/مصر نموذجا. -تمت الدراسة على مستوى كلية الإدارة

		والاقتصاد، جامعة الكوفة، مصر. -تمت الدراسة سنة 2011.
دراسة **Keith Smith**	-اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي -التعرف على اقتصاد المعرفة	-مقال علمي -الدراسة باللغة الإنجليزية. -كانت الدراسة بعنوان ما هو "اقتصاد المعرفة"؟ صناعات المعرفة وقواعد المعرفة الموزعة. -تمت الدراسة على مستوى معهد التقنيات الجديدة، جامعة الأمم المتحدة. -تمت الدراسة سنة 2002.
دراسة **Tigran Davtyan**	اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي	-مقال بمجلة علمية -الدراسة باللغة الإنجليزية - تناولت الدراسة نحو اقتصاد قائم على المعرفة. -تمت الدراسة على مستوى تقرير تقييم قراءة البلدان ، الأمم المتحدة ، أرمانيا. -تمت الدراسة سنة 2002.
دراسة **Metro Manila**	اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي	-مقال بمجلة علمية -الدراسة باللغة الإنجليزية

		-تناولت الدراسة إقدام آسيا المبتكرة للنهوض بالاقتصاد القائم على المعرفة. -تمت الدراسة بتقرير الملامح الرئيسية لتقرير الدراسة القادم لبنك التنمية الآسيوي ، بنك التنمية الآسيوي ، الفلبين. -تمت الدراسة سنة 2014.

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

- **تشخيص الدراسات السابقة و علاقتها بموضوع الدراسة**

من خلال ما قمنا به من استعراض وتلخيص لبعض الدراسات السابقة تبين لنا أنها تشترك مع موضوع الدراسة، فهي تشكل لنا أساس للاستفادة أكثر و التوصل إلى نتائج البحث فالعلاقة تمكن في أن موضوعنا والدراسات السابقة تحول كلها حول هدف واحد ألا و هو الأهمية التي يكتسبها موضوع اقتصاد المعرفة وفق برنامج الأمم المتحدة.

وما يمز دراستنا عن الدراسات السابقة هو:

رغم استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة وهي تعتبر امتداد لها من حيث التأطير النظري لمفاهيم اقتصاد المعرفة ، لم تتعرض معظم الدراسات الى وضع مؤشرات لقياس اقتصاد المرفة وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

-ربطت بعض الدراسات نظم المعلومات بمداخل أخرى ومتغيرات أخرى ولذا جاءت هذه الدراسة لتظفي منظورا لإطهار الجانب العملي لمتغير رئيسي يعد من أبرز ممارسات العمل الإداري ونتائجه، وتعد استكمالا لمسيرة البحث في مجال اقتصاديات المعرفة حول العالم وفي الجزائر بالأخص. من خلال تناول النقاط التالية:

-تحديد ماهية وأهداف اقتصاد المعرفة وربطه ببرنامج الأمم المتحدة.

-ركزت الدراسة على التحليل الإحصائي لإظهار مدى تطبيق اقتصاد المعرفة بالجزائر وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو مالم نجده في الدراسات السابقة.

-تناولت عدة دراسات المقابلة لدراسة لإمكانية استغلال والدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة وفق برماج تحليل معطيات في حين أن الدراسة لحالية تناولت أداة القياس الاستبيان والمقابلة وفق معلومات المؤسسة، بينما قدمت بعض

الدراسات الشكل التطبيقي لاقتصاد المعرفة وبناء عليه تحاول الدراسة الحالية تقديم شكل تطبيقي ممنهج يعكس وبشكل أكبر الواقع الاقتصادي للمؤسسة محل التطبيق بإجراء التعديلات اللازمة وفقا لتطبيق اقتصاد المعرفة، حيث ذلك يعبر عن الفجوة البحثية، ونأمل ان تمثل هذه الدراسة إضافة علمية.

خلاصة

لقد تم في هذا الفصل استعراض المفاهيم النظرية لمتغير الدراسة اقتصاد المعرفة، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف التعاريف التي حاول من خلالها الباحثين توضيح مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه وأهميته وأيضا التطرق إلى سمات اقتصاد المعرفة ثم متطلباته ومؤشرات قياسه و كذلك تم التطرق إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومختلف التطورات التي مهدت لظهوره وأهميته مرورا بمختلف الأبعاد و النظريات و النماذج التي جاءت لتبين كيفية تطبيقه ومتطلبات ذلك لإضافة إلى معوقات تطبيقه، وفي هذا الفصل تطرقنا إلى الدراسات السابقة لم تكن تصب في موضوعنا بالضبط وحاولنا الاستفادة من هذه الدراسات في التطرق إلى مفاهيم اقتصاد المعرفة وتم الطرق لهم للوصول إلى العلاقة بينهما وبين دراستنا الحالية. و سنحاول في الفصل الموالي استكمال دراسة وذلك بالتطرق الإطار التطبيقي وفق منهجية تبسط الدراسة.

الفصل الثاني:

اقتصاد المعرفة وفق برنامج الأمم المتحدة دراسة حالة الجزائر

تمهيد

أدركت الجزائر متأخرة المكانة التي أضحى يحتلها قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وكذا المعرفة (رأس المال البشري) في مسار التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وأن هذان العنصران عاملان أساسيان لتحول السريع للنماذج الاقتصادية والإجتماعية، نظرا لتأثيرها الأفقي على مختلف قطاعات الصناعة والخدمات ولقدرتها على تسريع وتيرة تداول المعلومات ونظرا كذلك للقييمة المضافة المرتفعة الناتجة عن عامل المعرفة، كما أن بناء مجتمع المعلومات والإستفادة من المزايا الناتجة عن تطوير وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أمر ضروري لبناء الدولة الحديثة وتسريع عملية التنمية المستدامة، في ظل المتغيرات العالمية الجديدة وماصاحبها من إنتشار لمظاهر العولمة أضحى هناك اقتصاد جديد يقود المجتمع نحو التقدم والرقي، فكلما ظهرت تكنولوجيا جديدة إتسعت الفجوة القائمة بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة، والذي يلعب فيه كل من رأس المال الفكري والمعلومات دورًا هاما وفعالاً، بإنتقالنا من فكرة البقاء للأقوى إلى فكرة البقاء للأسرع والأذكى، وبذلك إحتل رأس المال الفكري محل رأس المال المادي وأصبح يعتبر مفتاحا ومحرك أساسي للنمو الاقتصادي.

وبذلك تعتبر الثورة المعرفية التي عرفها العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي دافعاً قويا نحو مقاربة موضوع التطور المعرفي الصانع لمختلف مظاهر التقدم.

المبحث الأول: واقع اقتصاد المعرفة في العالم والدول العربية وفق برنامج الأمم المتحدة

لنتمكن من اخذ نظرة عامة حول وضع الاقتصاد المعرفة في العالم والدول العربية، سوف نتطرق من خلال هذا الجزء من الدراسة إلى عرض آخر نتاج المؤشرات الخاصة باقتصاد المعرفة العالمي.

المطلب الأول: واقع اقتصاد المعرفة عالميا

يمكن الوقوف على وضع دول العالم من حيث مستويات تطور الاقتصاد المعرفي بالاستناد إلى نتائج مؤشر "اقتصاد المعرفة السنوي" الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2017، وتشارك فيه نحو 138 دولة حول العالم، يعطي المؤشر نظرة على أداء كل دولة من حيث بنيتها التحتية المعرفية، وتوجه صانعي السياسات والباحثين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص للتعاون في جوانب مختلفة من السياسات، لتعزيز المجتمعات القائمة على المعرفة وسد الفجوات المعرفية،[1] والشكل التالي يوضح ترتيب الدول العشرين التي تتصدر مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020:

الشكل رقم (2): الدول العشرين التي تتصدر مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020

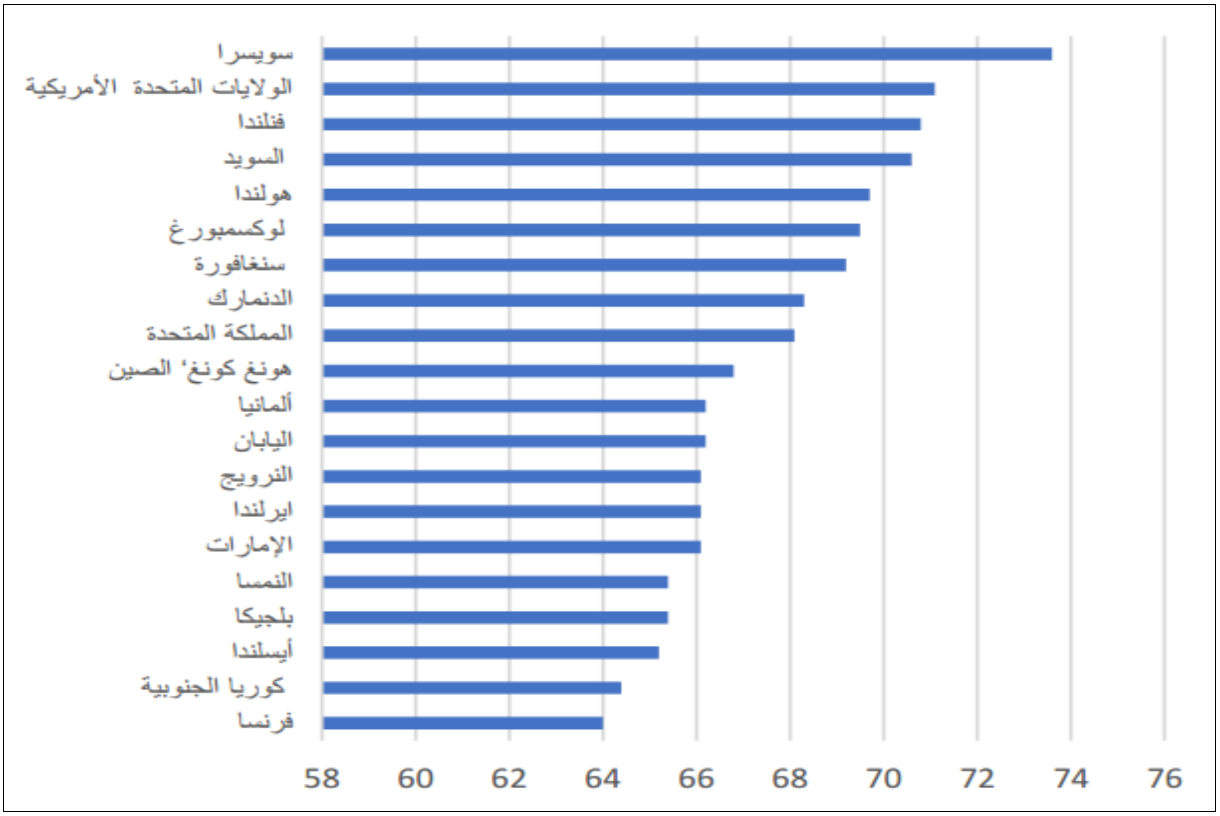

المصدر: صندوق النقد العربي، اقتصاد المعرفة، كتيبات تعريفية، العدد 13، 2021، ص 09.

[1] صندوق النقد العربي، اقتصاد المعرفة، كتيبات تعريفية، العدد 13، 2021، ص 08.

يتضح من خلال مؤشر المعرفة العالمي تسجيل عشرة دول على مستوى العالم مرتبة الصدارة بما يشمل كل من سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنلندا، والسويد، وهولندا، ولوكسمبورغ، وسنغافورة، والدنمارك، والمملكة المتحدة، وهونج كونج، كما أن هناك دولة عربية واحدة مصنفة من بين الدول العشرين الأولى في مؤشر المعرفة العالمي ممثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي سجلت المرتبة الخامسة عشر عالميا.

هذا وتحتل سويسرا المركز الأول في مؤشر المعرفة العالمي 2020 من بين 138 دولة، نتيجة لأدائها المتميز من حيث البنية التحتية المعرفية المكونة لنقاط القوة الداعمة لاقتصاد المعرفة التي تتميز بها بما يشمل:[1]

- ❖ مستوى تدريب العاملين.
- ❖ إتاحة خدمات التدريب المتخصص.
- ❖ جودة تعقد العمليات الإنتاجية.
- ❖ فعالية الحكومة.

المطلب الثاني: واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية

الفرع الأول: ترتيب الدول العربية وفق مؤشر المعرفة العالمي

استنادا إلى مؤشر المعرفة السابق الإشارة إليه، يمكن الوقوف على وضع الدول العربية في المؤشرات العالمية لاقتصاد المعرفة، حيث يتضح تصدر الإمارات المرتبة الأولى عربيا في مؤشر المعرفة العالمي بقيمة للمؤشر بلغت 66.1 نقطة، حيث جاءت في المرتبة 15 عالميا، تليها قطر بنحو 54.2 نقطة (المرتبة 39 عالميا)، ثم السعودية بحوالي 50.9 نقطة في (المرتبة 42 عالميا)،[2] والشكل التالي يوضح ترتيب الدول العربية وفق مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020:

الشكل رقم (3): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020

[1] صندوق النقد العربي، اقتصاد المعرفة، نفس المرجع السابق، ص 09.

[2] صندوق النقد العربي، اقتصاد المعرفة، نفس المرجع السابق، ص 17.

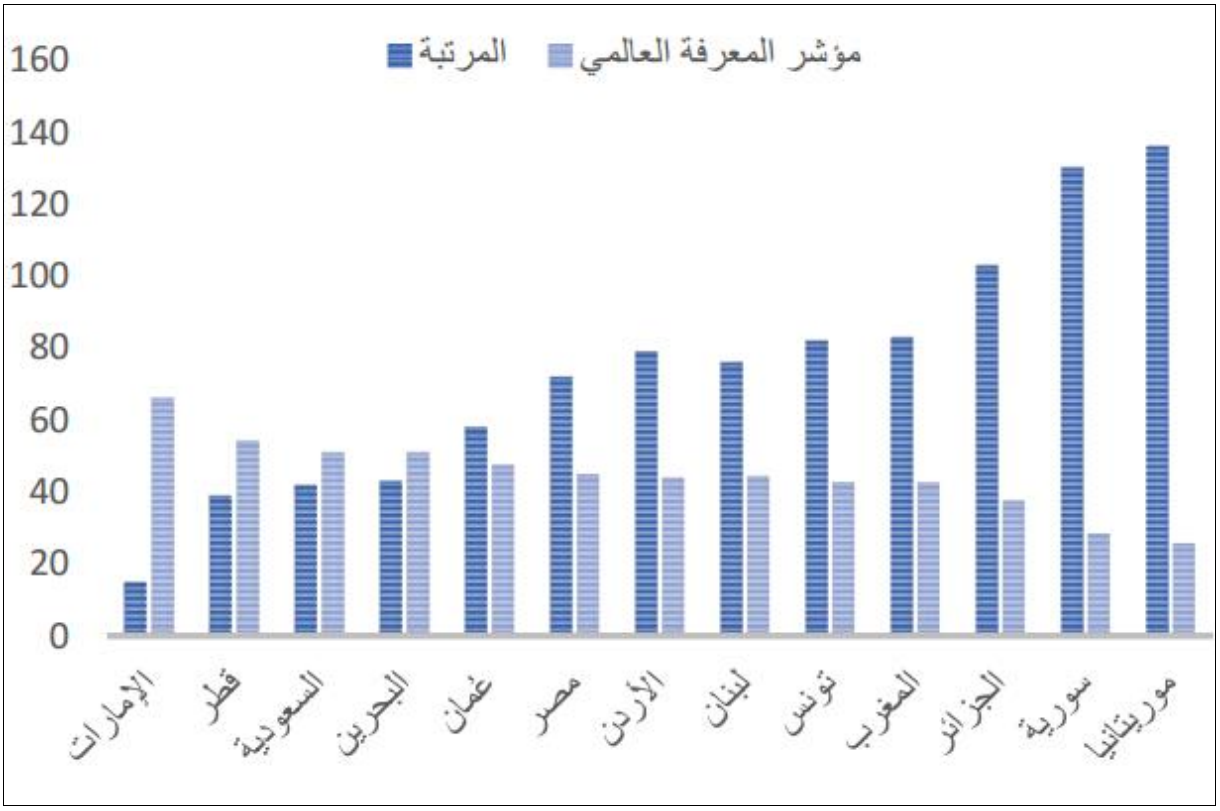

المصدر: صندوق النقد العربي، اقتصاد المعرفة، كتيبات تعريفية، العدد 13، 2021، ص 17.

الفرع الثاني: ترتيب الدول العربية وفق مؤشر اقتصاد المعرفة

بالإضافة إلى مؤشر المعرفة العالمي، قدم البنك الدولي مؤشر آخر يعرف ب: "مؤشر اقتصاد المعرفة" لمساعدة الدول على تحري موضعها وتقييم قدراتها في إطار خلق اقتصاد المعرفة، مستندا إلى أربع ركائز أساسية أو مؤشرات فرعية: مؤشر الإطار المؤسسي والاقتصادي، ومؤشر الابتكار واستخدام التكنولوجيا، ومؤشر التعليم والتدريب، ومؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

ووفقا للبيانات المتاحة من قبل البنك الدولي، فقد عكس مؤشر اقتصاد المعرفة تباين مراكز الدول العربية، حيث احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المراكز الأولى إقليميا، بالإضافة إلى تقدمها نسبيا على المستوى العالمي، فقد جاءت الإمارات والبحرين في المركز الأول والثاني إقليميا (42 و47 على مستوى العالم)، وصولا إلى الكويت في المركز (64) عالميا، في حين تباينت مراكز الدول العربية الأخرى بدءا من الأردن في المركز (75)، وتونس (80)، وصولا إلى مصر

[1] https://knowledgepolicy.wordpress.com/2012/06/22/world-bank-knowledge-economy-index-kei-2012-rankings/

والجزائر (96 و97)، في حين جاءت اليمن في المركز الأخير إقليميا والـ122 عالميا، والشكل التالي يبين ترتيب الدول العربية حسب قيم مؤشر اقتصاد المعرفة:

الشكل رقم (4): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر اقتصاد المعرفة

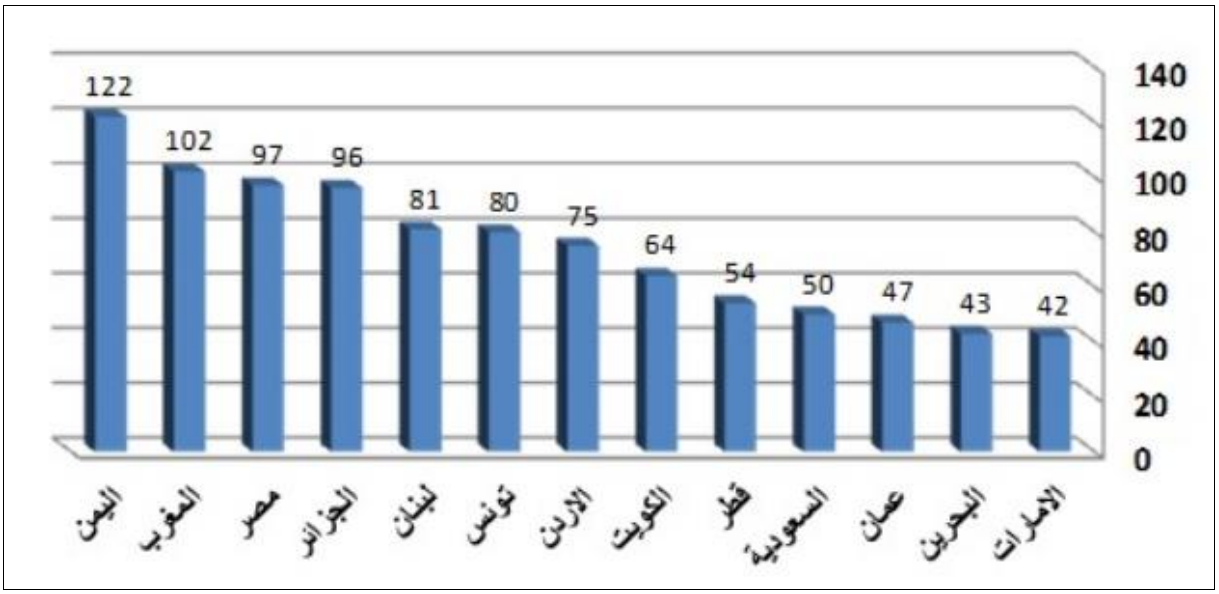

Source: KNOEMA, Knowledge Economy Index (World Bank)

https://knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012

وقد جاء ترتيب الدول العربية وفق المؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة كالتالي:

1- الإطار المؤسسي والاقتصادي:

بالنسبة لهذا المؤشر تأتي دول مجلس التعاون الخليجي في المراتب الأولى إقليميا، وتتمتع بأداء عال، خاصة في سلطنة عمان وقطر والبحرين والإمارات، في حين تقل نسبيا في الكويت والمملكة العربية السعودية، وبصفة عامة يلاحظ أن الدول الست -بالإضافة إلى الأردن- يرتفع أداؤها بخصوص هذا المؤشر مقارنة بالمتوسط العالمي، في حين تتراجع باقي الدول العربية بشكل واضح لتتراوح ما بين أربع درجات ونصف من عشرة في مصر والمغرب إلى أقل من ثلاث درجات في الجزائر وسوريا واليمن.

الشكل رقم (5): قيم مؤشر الإطار المؤسسي والاقتصادي في الدول العربية

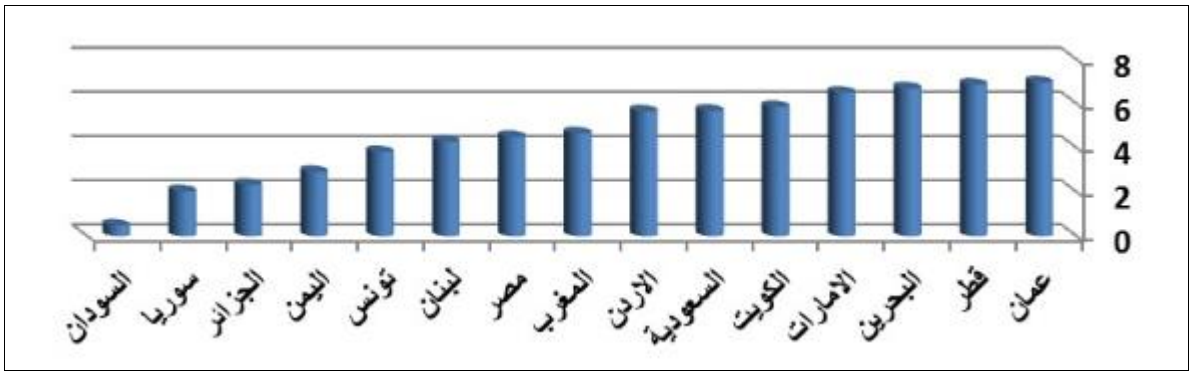

Source: KNOEMA, Knowledge Economy Index (World Bank)

https://knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012

2- مؤشر الابتكار:

تأتي معظم دول الخليج العربي باستثناء البحرين والسعودية في المراكز الأولى على المستوى الإقليمي، وتتمتع بأداء معقول عالميا، حيث يتراوح المؤشر ما بين 6,6 درجات في الإمارات إلى 5,22 في الكويت، ولكن من الملاحظ تراجع أداء معظم الدول العربية، فمثلا لا يتجاوز المؤشر الذي حققته مصر أو الأردن أربع درجات من عشر، وتتراجع مراكز باقي الدول العربية إلى أقل من أربعة، وصولا إلى اليمن والسودان التي لا يتجاوز فيها المؤشر درجتين، ولا يتجاوز متوسط المؤشر في المنطقة العربية أربع درجات، وهو أقل كثيرا من المتوسط العالمي (7,7)، وأقل من مختلف الأقاليم الجغرافية الأخرى باستثناء منطقة جنوب آسيا.

الشكل رقم (6): قيم مؤشر الابتكار في الدول العربية

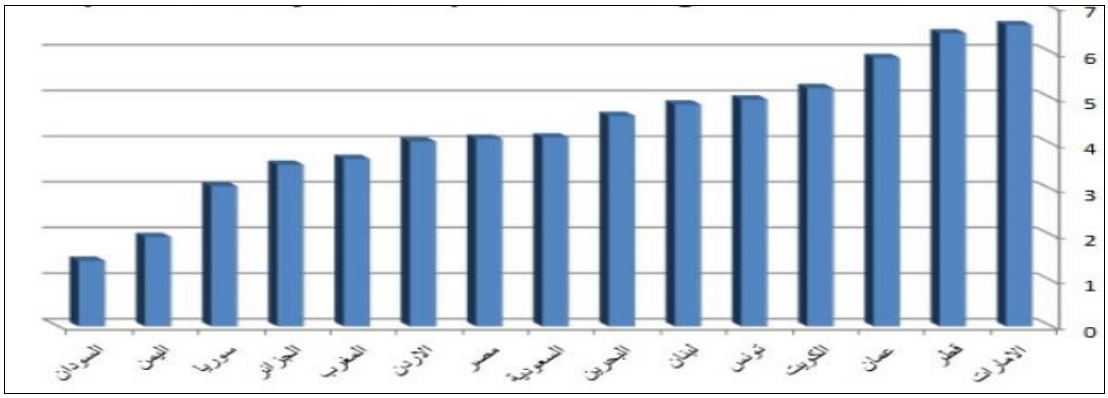

Source: KNOEMA, Knowledge Economy Index (World Bank)

https://knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012

3- مؤشر التعليم:

نجد دول الخليج العربي (البحرين، والإمارات، والسعودية) تأتي في المراتب الأولى إقليميا، ويرتفع مؤشرها بشكل واضح، في حين تتراجع باقي دول مجلس التعاون الخليجي إلى مراتب أقل، وبصفة عامة يظل هذا المؤشر متراجعًا بالنسبة لمعظم الدول العربية، ولا يتجاوز المؤشر في المنطقة العربية -كمتوسط- أربع درجات من عشر، وهو أقل من المتوسط العالمي، كما يظل من أقل المؤشرات عبر الأقاليم الجغرافية المختلفة باستثناء جنوب آسيا.

الشكل رقم (7): قيم مؤشر التعليم في الدول العربية

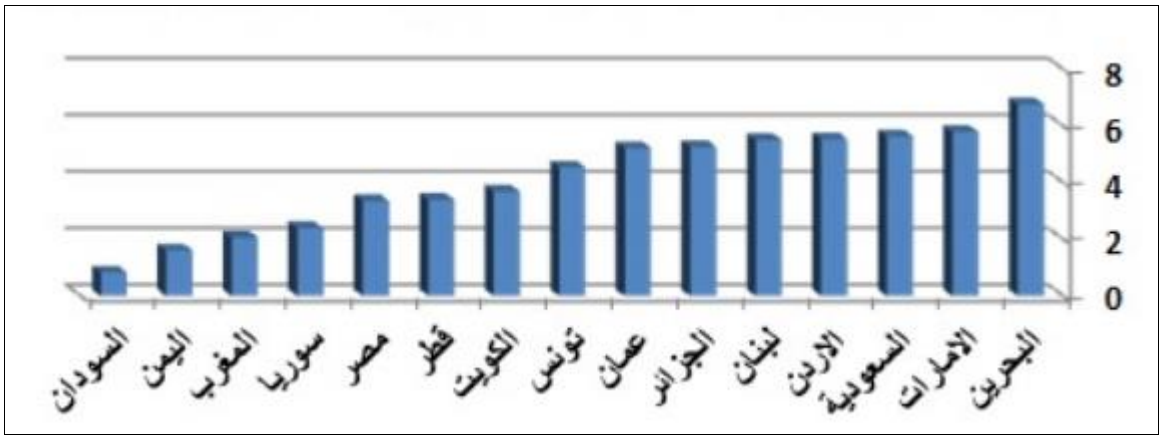

Source: KNOEMA, Knowledge Economy Index (World Bank)

https://knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012

4- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

إن الإنترنت والتكنولوجيا المتصلة بها قادرة على تحويل المجتمع، فثورة الاتصالات والكمبيوتر التي أوجدت الانترنت هي في بداية عهدها. هذه التكنولوجيات سوف تعمل على تغيير كافة جوانب الحياة، الخاصة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، في بعض المجالات سيكون التغيير هامشياً ولكن في معظمها سيكون التغيير جذريا وغير مسبوق، الحقيقة ان ثورة الانترنت سوف تخطو خطوات متسارعة حيث ان التقدم المذهل في التقنيات المرافقة لها لا تبدي مؤشرات على التباطؤ، والتغييرات الهائلة التي تشهدها رقائق الكمبيوتر تؤكد ذلك.[1]

[1] محمود جاسم، أحمد شاكر العسكري، انعكاسات اقتصاد المعرفة على الأنشطة التسويقية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس للفترة من 25-27 نيسان 2005، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 22.

تتفوق الدول العربية بشكل كبير، خاصة البحرين والإمارات والسعودية، وبشكل أقل قطر والكويت وعمان، في حين يتراوح المؤشر ما بين ثلاث إلى أربع درجات من عشر في معظم الدول العربية، باستثناء اليمن التي لا يتجاوز المؤشر فيها درجة واحدة.

الشكل رقم (8): قيم مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية

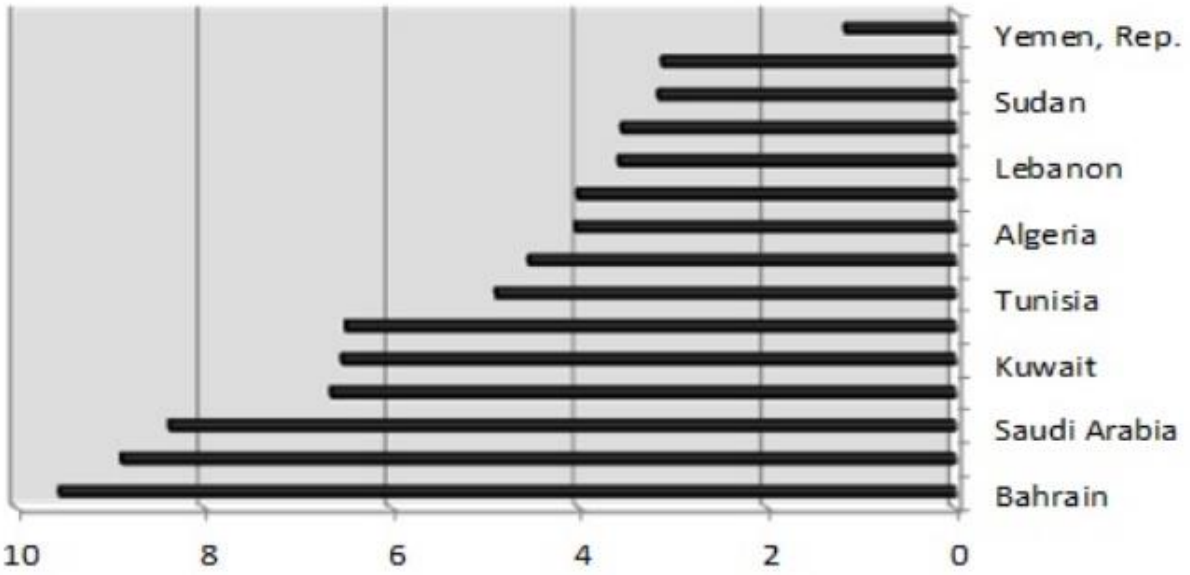

Source: KNOEMA, Knowledge Economy Index (World Bank)

https://knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012

والخلاصة، أنه على الرغم من تراكم المعوقات والعقبات التي تؤثر سلبا على قدرة الاقتصادات العربية على التحول نحو اقتصاد المعرفة، خاصة في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها معظم بلدان المنطقة؛ إلا أنه يمكن التعامل مع تلك المعوقات إذا ما توفرت الإرادة السياسية وما يصاحبها من وضع رؤية واضحة حول تحقيق هذا الهدف، والبناء على المزايا ونقاط القوة المتوفرة، مما يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق طفرة تنموية كبيرة في المنطقة.[1]

[1] رانيا علاء الدين السباعي، عوامل تراجع الأداء العربي على مؤشرات اقتصاد المعرفة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة:
https://futureuae.com/en-US/Home/Index/3/home

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر وفق برنامج الأمم المتحدة

المطلب الأول: نشأة وزارة منتدبة للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة

الفرع الأول: الشروع في التأطير القانوني للمؤسسات الناشئة

- **استحداث وزارة منتدبة**

في جانفي 2020 تم استحداث وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة المرسوم التنفيذي رقم المرسوم التنفيذي رقم 54 – 20 المؤرخ في 25 فبراير 2020، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة،[1]

المرسوم التنفيذي رقم 55 – 20 المؤرخ في 25 فبراير 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة،

مع وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الناشئة لدى وزير المؤسسات المصغرة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة جانفي 2020، تولى المنصب الوزاري السيد الوزير وليد ياسين المهدي (أصغر وزير في الحكومة الحالية) و الذي هو نفسه مؤسس و مدير شركة ناشئة.

في 23 جوان 2020 تم الفصل بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، والحاق الوزير المنتدب مكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة بالوزير الأول، الذي نظمت صلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 306 –20المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المحدد لصلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.[2]

المرسوم التنفيذي رقم 307–20 المؤرخ في15 سبتمبر 2020 المتضمن تنظيم مصالح الوزير الأول المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

اصدار نص قانوني متعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح عالمة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر حاضنة أعمال "و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها والمتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 254–20، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" " حاضنة أعمال "و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها المعدل و المتمم بمقتضى

[1] الجريدة الرسمية عدد 12، المؤرخة في 26 فبراير 2020.

[2] الجريدة الرسمية العدد 64 المؤرخة في 28 أكتوبر 2020، ص 3.

المرسوم التنفيذي رقم 422 -21 ، المؤرخ في 04 نوفمبر 2021.تساهم اللجنة في دراسة المشاريع المبتكرة ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة،[1]

تتكون اللجنة التي يترأسها الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله، من ممثلين عن تسعة قطاعات وزارية (المالية، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والمنتجات الصيدية، الرقمنة والانتقال الطاقوي)، يعينون من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، بناء على اقتراحات الوزارات الوصية لمدة ثالث سنوات قابلة للتجديد.

لم يعرف المشرع المؤسسات الناشئة ، بل اكتفى بوضع ستة شروط لمنح عالمة مؤسسة ناشئة من خلال المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 254-20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، وهي كالآتي[2]:

-يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات؛

-يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛

-يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛

-أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50%، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على عالمة "مؤسسة ناشئة"؛

-يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛

- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

لنتمكن من اخذ نظرة عامة حول وضع الاقتصاد المعرفة في الجزائر، سوف نتطرق من خلال هذا الجزء من الدراسة إلى عرض آخر نتاج المؤشرات الخاصة باقتصاد المعرفة العالمي لقياس مستوى الجزائر.

حققت الجزائر المرتبة 96 عالميا بمعدل 3.79 10 في مؤشر اقتصاد المعرفة في طبعته لسنة من 2012، والتي تعد أخر إصدار للإحصاء السنوية لاقتصاد المعرفة تحت إشراف البنك العالمي يجمع، المؤشرات المتعلقة باقتصاد المعرفة: مؤشر

[1] المرسوم التنفيذي رقم 254-20، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح عالمة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و" حاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها و سيرها الجريدة الرسمية عدد 55 المؤرخة في 21 سبتمبر 2020.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 254-20، مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21 ،55 سبتمبر 2020، ص11.

المعرفة (4.28) مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية (2.33)، مؤشر الابتكار (3.54)، مؤشر التعليم (5.27) ومؤشر تقنيات المعلومات والاتصالات (4.04)، إلى أن ظهرت النسخة الثانية التي تمت عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم.[1]

إن أداء الجزائر متواضع من حيث البنية التحتية المعرفية، حيث تحتل المرتبة 111 من بين 154 دولة وفق مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021 والمرتبة 38 من بين 39 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة، والشكل التالي يوضح ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي:

الجدول رقم (3): مؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر لعام 2021

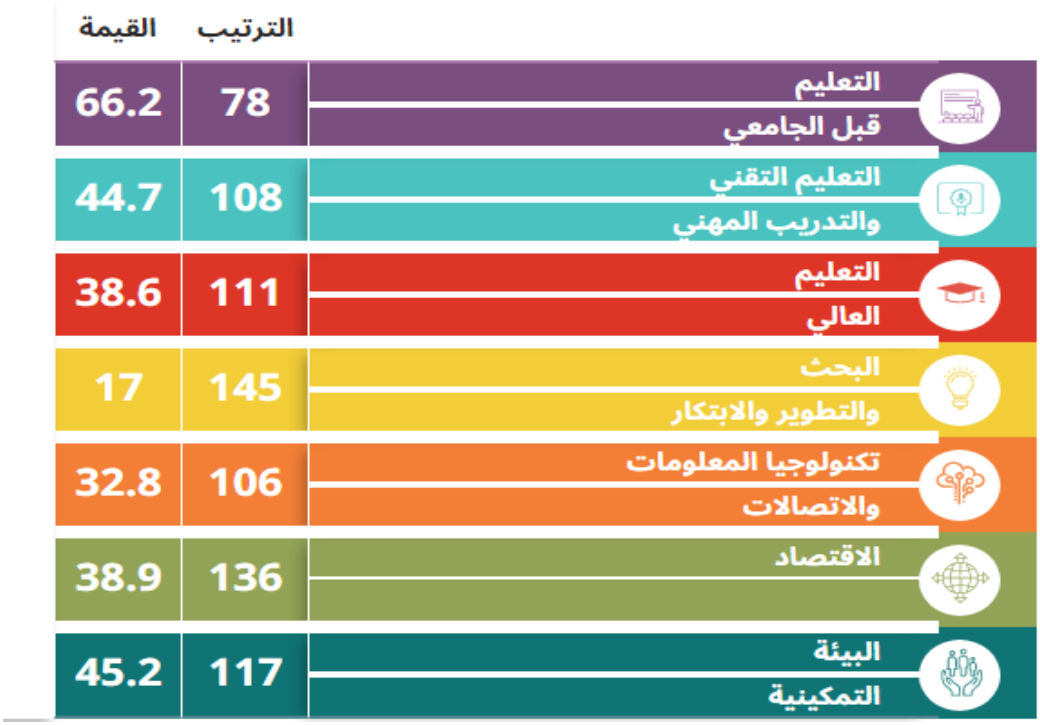

Source: https://www.knowledge4all.com/ar/country-profile?CountryId=4

بعد تعديل معايير مؤشر اقتصاد المعرفة الدولي وذلك ابتداء من 2017 وتعميم المعايير الجديدة على مجموعة واسعة من دول العالم تقدر بـ 138 دولة من بينها الجزائر، وذلك لرصد ما يعادل 199 مؤشر موزع على سبع مؤشرات أساسية المشكلة لمؤشر اقتصاد المعرفة، فيما يلي شكل يوضح تطور اقتصاد المعرفة الجزائري منذ بداية إصدار النسخة الجديدة منه:

[1] ولد عامر صورية، يوسفي رشيد، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال المؤشرين العربي والعالمي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 01، 2023، ص 345.

الشكل رقم (9): مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي في الجزائر ما بين 2017-2021

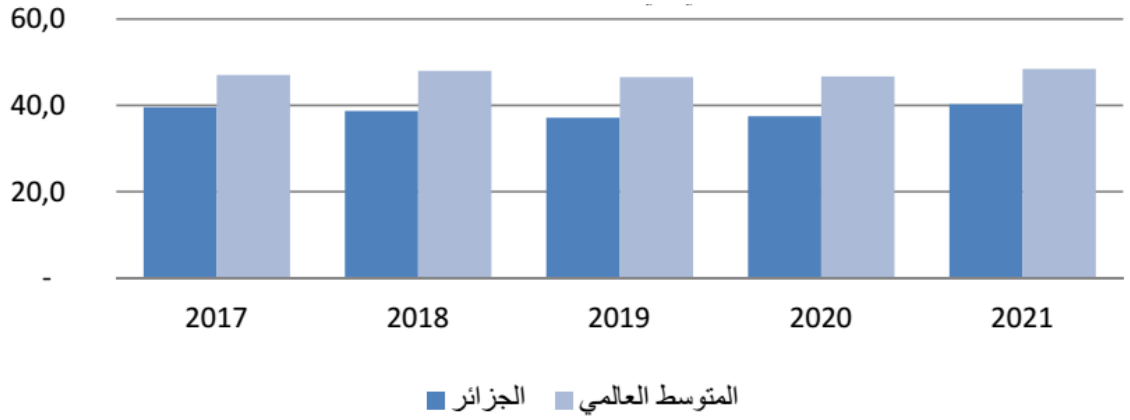

المصدر: ولد عامر صورية، يوسفي رشيد، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال المؤشرين العربي والعالمي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 01، 2023، ص 346.

تبين لنا انطلاقا من النتائج الإحصائية المسجلة أعلاه والمتعلقة بمؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر لمدار الخمس سنوات الفائتة، أن نسبة 2021 مرتفعة نسبيا مقارنة بالسنوات الأخرى، على الرغم من ذلك فان مستوى الاقتصاد المعرفي في الجزائر لم يصل إلى المتوسط الدولي بعد وهو اقل مستوى مرجوا. وسنقوم فيما يلي إلى تفصيل المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي خلال الفترة 2015-2021:

الجدول رقم (4): نتائج المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة العالمي في الجزائر وفق برنامج الأمم المتحدة خلال الفترة 2015-2021

مؤشر المعرفة العالمي						
	تعليم ما قبل جامعي	تعليم تقني وتدريب مهني	التعليم العالي	التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البحث والتطوير والابتكار
2015	56.0375	54.9069	44.6055	25.5801	31.2116	**22.1686**
2016	58	51	43	35	37	**33**
2018	50.6	38	36.6	37.2	36.1	**24.8**
2020	37.3	30.7	47.2	37.5	32.3	**14.2**
2021	66.2	44.7	38.6	32.8	38.9	**17**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لمؤشر اقتصاد المعرفة

https://www.knowledge4all.com

نستطلع عبر الجدول التفصيلي الموالي المكونات الثانوية لكل المؤشرات الفرعية للمقياس العام لاقتصاد المعرفة العالمي لسنة 2021 والمتوسط العام لها فيما يلي:

الجدول رقم (5): نتائج مكونات مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021 وفق برنامج الأمم المتحدة

	الجزائر	المتوسط العالمي
1-التعليم ما قبل الجامعي	66.2	66.2
الراس المال المعرفي	63.5	63.7
البيئة التمكينية التعليمية	69	57.8
2-التعليم التقني وتدريب المهني	44.7	
مكونات التعليم التقني والتدريب المهني	30	44.6
سوق عمل التعليم التقني والتدريب المهني	59.5	57.8
3-التعليم العالي	38.6	
المدخلات	48.9	38.9
بيئة التعليم	44.5	50.5
المخرجات	22.3	48.7
4-البحث والتطوير و الابتكار	17	
المدخلات	20.9	29.9
المخرجات	22.6	35
التأثير	7.5	29.5

5-تكنولوجيا الاتصال والمعلومات	32.8	
البنية التحتية	36.2	47.2
توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	31.5	36.8
الاستخدام	30.9	46
6-الاقتصاد	38.9	
التنافسية الاقتصادية	43.4	52.1
الانفتاح الاقتصادي	42.5	56.7
التمويل والقيمة المضافة المحلية	30.8	50
7-البيئة التمكينية	45.2	
الحوكمة	22.9	48.2
البيئة الاجتماعية والاقتصادية	50.9	55.5
الصحة والبيئة	6	

المصدر: **المصدر**: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لمؤشر اقتصاد المعرفة

https://www.knowledge4all.com

فيما يخص التعليم التقني والبيئات التمكينية يقترب كلاهما من معدل العالمي ولكن الأرقام المحققة هي لا تكاد تصل إلى المتوسط العالمي، وذلك يظهر الجهود الموظف من قبل الجزائر للتهيئة التعليم التقني وأهمية ضخ نسب كافية من المورد البشري لهذا المجال وذلك لسد احتياجات سوق عمل. أما فيما يخص البيئات التمكينية ضمت كل من الحوكمة 22.9، راجع لعدم اعتماد مبادئ الحوكمة في الجزائر، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية هي ثاني الدعامات والتي سجلت 50.9 هي قيمة تقارب المتوسط العالمي وعليه يجب بدل جهود أكبر لتطويرها، بينما سجل ميدان الصحة والبيئة 61.8 والذي يمكن اعتبار الخدمات الصحية والبنية ذات مستوى عالمي، مبينا لحكم الجزائر في مستوى التلوث البيئي بينما الرعاية

الصحية هي دون المتوسط، خاصة ضمن الظرف الوبائي الذي غطى العالم كله أين سلط الضوء على الخلل الذي يجتاح هذا القطاع.

سجل تقنيات الاتصال والمعلومات أدنى مستوى لها منذ خمس سنوات، 32.8، بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن مستوى تقنيات الاتصال والمعلومات هو تحت المتعامل به عالميا، أما فيما يخص مستوى الاقتصاد كانت نسبته 38.9 فسجلت التنافسية الاقتصادية 43.4 والانفتاح الاقتصادي قدر 42.5 بينما التمويل والقيمة المضافة المحلية سجلت 30.8 بالمقارنة مع النسبة العالمية هي نسب مشجعة نسبيا في انتظار لمس النهضة الحقيقية للاقتصاد الوطني.

يقوم التعليم العالي بتسجيل 38.6 فمدخلاته قدرت بـ 48.9 والبيئة التعليم 44.5، بينما شكلت مخرجات التعليم العالي نقطة ضعف كبيرة حيث قدرت بـ 22.3، من وجهة نظرنا هي أول النقاط الواجب الاهتمام بها للدفع بعجلة اقتصاد المعرفة في الجزائر.

فالخلل النتاج في المعيار الثالث (التعليم العالي) ويمكن ملاحظة أثره في مؤشر البحث والتطوير والابتكار الذي لم يسجل سوى نتيجة 17، قيم منخفضة للمدخلات والمحرمات بينما كانت أدنى درجة مسجلة في كامل الإحصاءات هي درجة التأثير والمقدرة بـ 7.5 لتتضح لنا نقطة ضعف المعرفة في الجزائر وأن المنافسة في مجال المعرفة هي الكفيلة بقلب موازين هذا الاقتصاد وتغدية المعايير الأخرى.

الفرع الثاني: تحليل المؤشرات الخاصة بالتعليم وفق برنامج الأمم المتحدة

أحرزت الجزائر تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم، لكن على الرغم من أن الجزائر استثمرت جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي في التعليم، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن النتائج المتوقعة من حيث الجودة.

يوضح الشكل التالي تطور المؤشرات الخاصة بالتعليم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتتمثل هذه المؤشرات أساسا في كل من: مؤشر التعليم ما قبل الجامعي، مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني ومؤشر التعليم العالي.

الشكل رقم (10): تحليل تطور المؤشرات الخاصة بالتعليم في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)

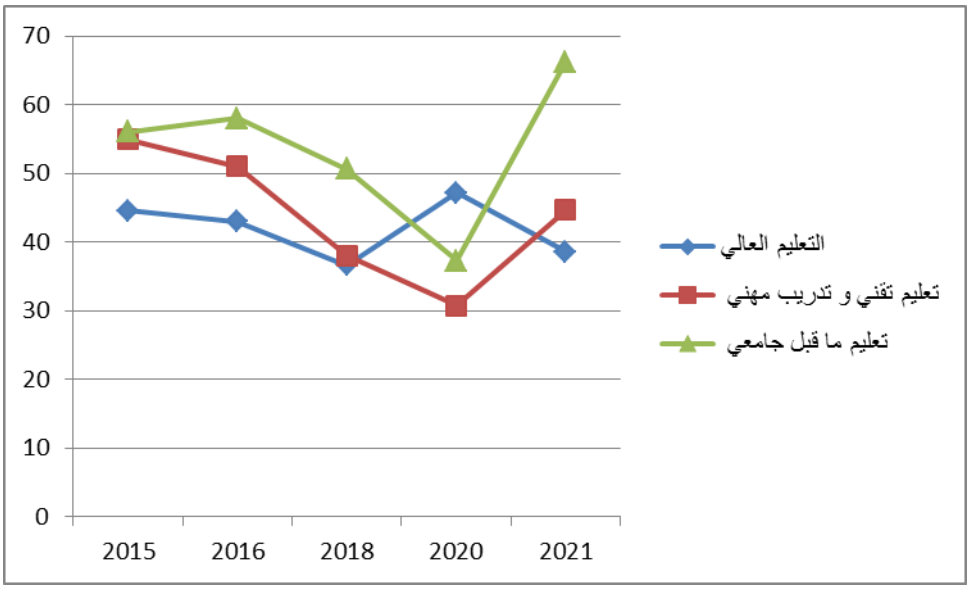

المصدر: أعد بالاعتماد على الجدول رقم (5)

تعد المؤشرات التعليمية عاملا أساسيا ومؤثرا في تفسير محدودية قدرة الجزائر على التحول نحو اقتصاد المعرفة، حيث أن مؤسسات التعليم هي المسؤولة بدرجة كبير عن تخريج الكفاءات والكوادر البشرية التي تسهم في إنتاج وتطوير واستخدام المعرفة.

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشرات التعليم بمستوياته الثلاثة في الجزائر قد شهدت ارتفاعا محسوسا خلال فترة الدراسة، حيث أحرزت الجزائر تقدما لا يمكن إنكاره فيما يتعلق بزيادة فرص الالتحاق بالمدارس، فبين عامي 2013 و2014، التحق 98.5% من الأطفال في سن السادسة بالمدرسة، في حين لم تتجاوز نسبتهم 43% في عام 1966، وينعكس هذا الجهد على كلا الجنسين إذ بلغ معدل التحاق الفتيات في سن السادسة بالمدارس 98.9% في عام 2013، وفاق المعدل الخام للالتحاق بالتعليم الابتدائي 100%. وفي التعليم الابتدائي، قدر بنسبة 122.2% للفتيان و115.1% للفتيات في عام 2014، أما في التعليم الثانوي، فلقد قدر إجمالي الالتحاق بنسبة 101.6% للفتيان و98.1% للفتيات، وينبغي أن ترتكز الجهود على التعليم الجامعي الذي بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق به 27.4% للفتيان و41.9% للفتيات.[1]

وأهم ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه هو تدهور قيم مؤشر التعليم العالي في الجزائر وانخفاض قيمه مقارنة بالمؤشرات الأخرى، وهذا نتيجة وجود كم هائل من الطلبة المتخرجين في كل سنة، يقابله انعدام فرص التشغيل بعد التخرج، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة لهذه الفئة.

[1] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري 2016: الجزائر، الأمم المتحدة، 2017، ص 22.

وفي هذا الصدد؛ تشير العديد من الدراسات والأبحاث التجريبية إلى الدور المهم للتعليم في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يرى (*E.F. Denison*) أن التعليم يساهم في النمو والتطور الاقتصادي بكيفيتين مختلفين، الأولى مباشرة والثانية غير مباشرة:

- التعليم يساهم في النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة على اعتبار أنه ينمي ويطور مؤهلات وكفاءات العمال، ومن ثم يساهم مباشرة في زيادة إنتاجية العمل، وهذا ما يحقق النمو الاقتصادي.
- التعليم يساهم في النمو الاقتصادي بكيفية غير مباشرة لأنه يساعد على تطوير وتحديث أساليب الإنتاج.[1]

المطلب الثاني: تحليل مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشر البحث والتطوير وفق برنامج الأمم المتحدة

هناك أدلة متزايدة على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، والنطاق العريض Broadband بشكل خاص – وهي تقنية تمكينية تدعم التطبيقات الحالية والجديدة في العديد من القطاعات المختلفة مثل التعليم والحكومية والخدمات المالية والصحة- تحسن تنسيق السوق وتقلل من أوجه عدم التماثل في المعلومات وتكاليف المعاملات، مما يعزز التنمية الاقتصادية. كما يؤدي الاستثمار في نشر تقنيات النطاق العريض إلى توسيع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ على المستوى القومي، بما له من تأثيرات اقتصادية مباشرة، تشمل زيادة فرص العمل، والتغيرات في ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات) والنمو في القيمة المضافة وارتفاع الإيرادات الحكومية (عن طريق الضرائب) ومن المتوقع أن يكون للنطاق العريض تأثير إيجابي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي من خلال تحسين جودة التعليم، نظرا لأن تحصيل الطلاب ومهاراتهم تنبئ بقوة عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل. وتشير الأبحاث الحديثة إلى وجود علاقة إيجابية بين تغلغل النطاق العريض في المدارس الابتدائية وإنجاز الطلاب، بينما كان تأثير الوصول إلى الإنترنت على طلاب المدارس الثانوية غير مؤكد، بسبب عوامل تتعلق بنوع الاستخدام. كما تعمل تقنيات النطاق العريض أيضا على تشجيع الشمولية التعليمية والاجتماعية مع توسيع نطاق وصول تكنولوجيا إلى المناطق الريفية والنائية.[2]

الشكل التالي يوضح تطور المؤشرات الخاصة بكل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشر البحث والتطوير في الجزائر خلال فترة الدراسة:

[1] محمد دهان (2010)، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ص 296.

[2] **TU (2019), " Economic impact of broadband in LDCs, LLDCs, SIDS: An empirical study". Thematic Reports, ITU publications, pp. 5-9.**

الشكل رقم (11): تطور مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشر البحث والتطوير في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)

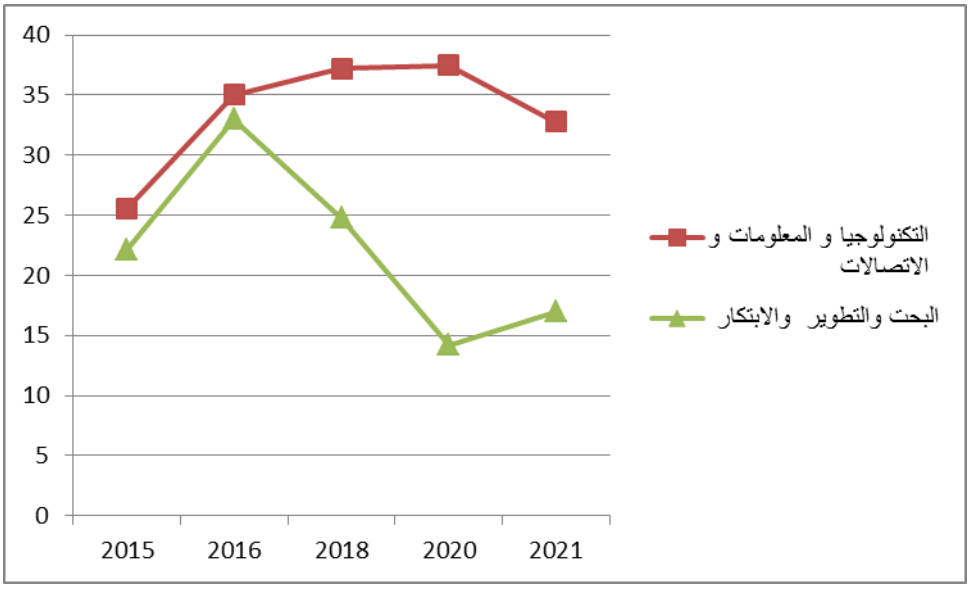

المصدر: أعد بالاعتماد على الجدول رقم (5)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر في عام 2021 حققت 32.8 نقطة في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال و 17 نقطة في مؤشر البحث والتطوير والابتكار وبذلك من بين 154 دولة احتلت المرتبة 106 و145 عالميا على التوالي، وهي مراتب متدنية إذا ما قورنت بالدول الأخرى وحتى بعض الدول العربية، حيث يتطلب بناء اقتصاد المعرفة إقامة نظام للابتكار والتطوير التكنولوجي، ولا تزال الجزائر في منطق الجهد وليس منطق النتيجة من أجل إقامة مثل هذا النظام، حيث تهدف السياسة العامة في مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي إلى حشد الوسائل والموارد البشرية والمادية من أجل مضاعفة عدد المراكز والوحدات البحثية، وتعزيز المجمعات التكنولوجية، وزيادة عدد الباحثين والعمل على إيجاد حلول محددة.

وللإحاطة أكثر بجوانب هذا المؤشر؛ ارتئينا القيام بتحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وذلك كالتالي:

أ. عدد المشتركين في خدمة الانترنت لكل (100) شخص:

تشهد الجزائر تزايدا كبيرا لعدد مستخدمي الانترنت شأنها شأن دول العالم بفعل التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث نلاحظ من خلال الرسم البياني الذي يظهر تطور عدد المشتركين في خدمة الانترنت أن هناك زيادة

مستمرة في عدد المشتركين في خدمة الانترنت طيلة فترة الدراسة، شهدت الجزائر منذ سنة 2002 قفزة نوعية في زيادة استعمال الانترنت وزيادة عدد المشتركين في الشبكة خاصة مع السنوات الأخيرة حيث سجلت سنة 2020 أعلى نسبة قدرت ب 57,5%، كما أن انتشار الانترنت في الجزائر وبالرغم من الظروف التي عاشتها الجزائر في التسعينات إلا أن في السنوات الأخيرة ارتفعت نسبة استخدام الانترنت بشكل متزايد طيلة الفترة (2000-2020)، حيث تضاعف عدد مستخدمي الانترنت بعشر أضعاف في حوالي 15 سنة (2005-2020)، أين أصبحت نسبة مستخدمي الانترنت تمثل ما يقارب 60% لكل (100) شخص.

الشكل رقم (12): تطور عدد المشتركين في خدمة الانترنت لكل (100) شخص

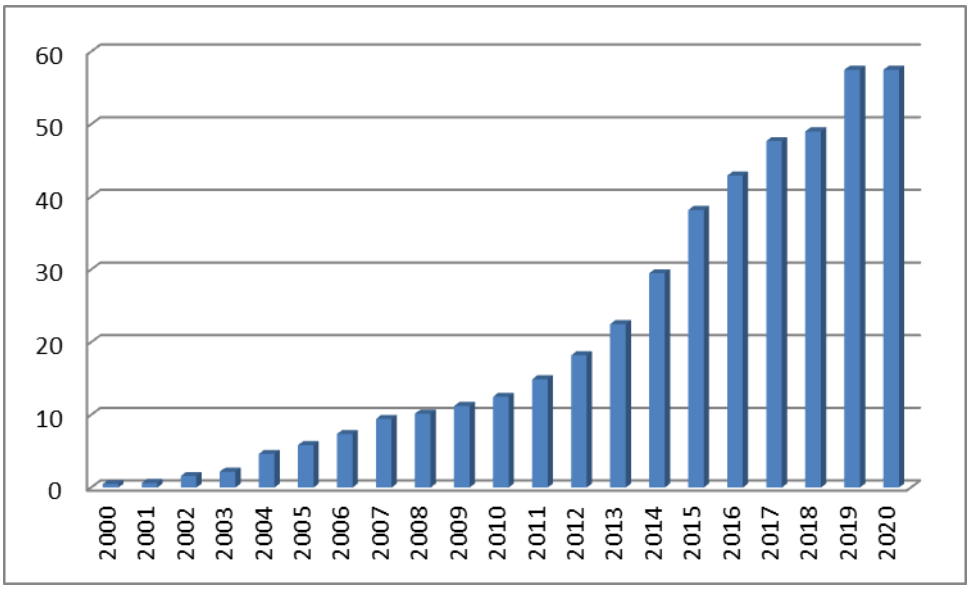

المصدر: أعد بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ب. تطور عدد خطوط الهاتف النقال لكل (100) شخص:

نلاحظ من خلال الرسم البياني الذي يظهر تطور عدد خطوط الهاتف النقال لكل (100) شخص أن هناك زيادة مستمرة في عدد خطوط الهاتف النقال طيلة فترة الدراسة، أين شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% عام 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 47,87 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47,04 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6.02%.

الشكل رقم (13): تطور عدد خطوط الهاتف النقال لكل (100) شخص خلال الفترة (2000-2020)

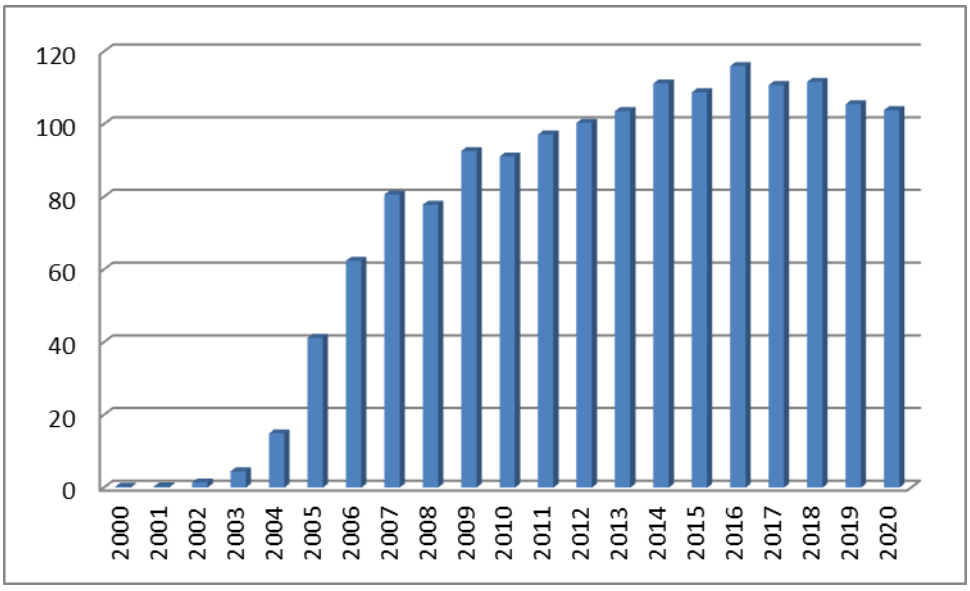

المصدر: أعد بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ج. تطور عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت لكل (100) شخص:

نلاحظ من خلال الرسم البياني الذي يظهر تطور عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت أن هناك تذبذب في عدد المشتركين طيلة فترة الدراسة، حيث يزداد في فترة لينخفض بعدها في فترة أخرى. كذلك يتضح من خلال الشكل أدناه أن سنة 2009 عرفت انخفاض مقارنة مع سنة 2008 ليعود عدد المشتركين بعدها في الارتفاع منذ سنة 2010 وإلى غاية 2012، أما سنة 2013 عرفت هي الأخرى انخفاضا في عدد المشتركين ويعود السبب في ذلك إلى إطلاق الجيل الثالث في الجزائر والتوجه نحو الاشتراك فيه، كما شهدت الفترة المتبقية ارتفاعا في عدد المشتركين، ويمكن إرجاع ذلك إلى تحسن الأوضاع السياسية وتحسن الوضعية الاقتصادية بالإضافة إلى تحسن المستوى المعيشي للمواطن، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بخدمات الهاتف الثابت.

الشكل رقم (14): تطور عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت لكل (100) شخص خلال الفترة (2000-2020)

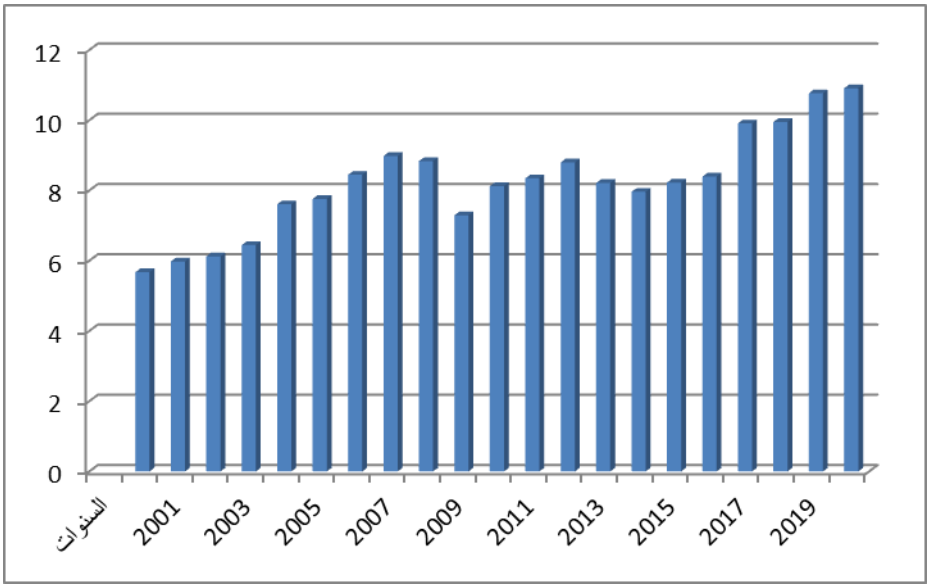

المصدر: أعد بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

المطلب الثالث: تحليل مؤشر الاقتصاد وفق برنامج الأمم المتحدة

يلعب اقتصاد المعرفة دورا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والذي يتطلب بدوره جلب وتطبيق وتوطين المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف المعرفة المحلية من أجل تلبية حاجات الاقتصاد والمجتمع ككل، ويقوم اقتصاد المعرفة على أربعة ركائز هي: التعليم والتدريب، البنية التحتية للمعلومات والتكنولوجيا، ونظام الابتكار، ونظام الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي في الدولة، وتحتل أنشطة الابتكار مكان القلب في اقتصاد المعرفة وتمثل قاطرة النمو الاقتصادي في عصر الثورة الصناعية. وقد أدرجت العديد من الدول العربية قضايا اقتصاد المعرفة كأحد المحاور الأساسية في خططها التنموية مما يؤكد على أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

يضمن الإطار الاقتصادي والمؤسسي بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسه، وسوق عمل مرنه وحماية اجتماعيه كافية، ويقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الاقتصادي والحوافز لمجتمع الأعمال وغيرها من الشروط التي تعمل علي رفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلي الأداء الفعلي للاقتصاد، والشكل التالي يوضح تطور قيم مؤشر الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2015-2021):

الشكل رقم (15): تطور مؤشر الاقتصاد في الجزائر وفق برنامج الأمم المتحدة خلال الفترة (2015-2021)

[1] https://www.arab-api.org/APIExpertiseDetails.aspx?ExpertiseID=14

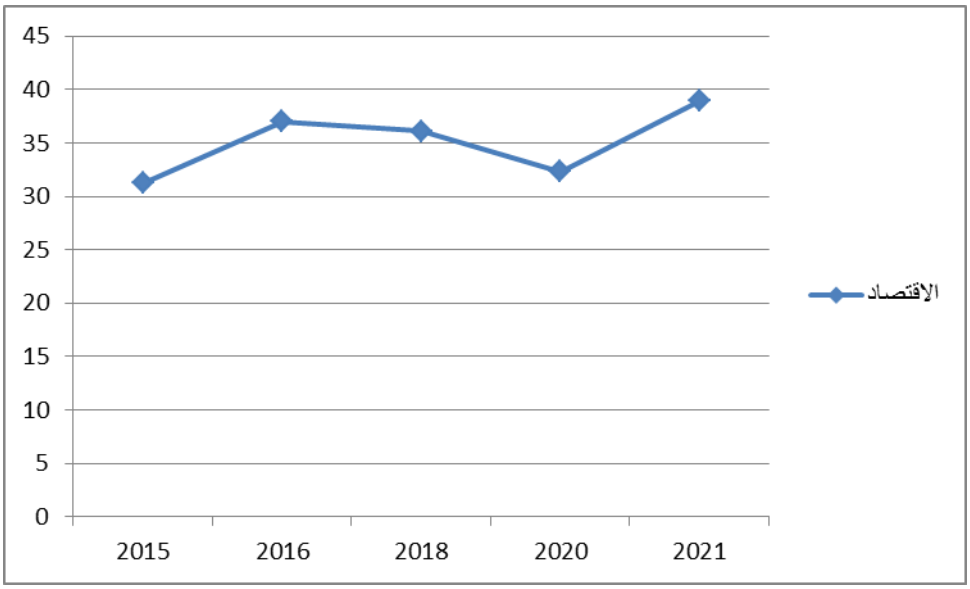

المصدر: أعد بالاعتماد على الجدول رقم (5)

يضح من خلال الشكل أعلاه أن أداء الجزائر جد متدني من حيث مؤشر الاقتصاد، حيث تحتل المرتبة 136 من بين 154 دولة وفق مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021 وبدليل 38.9 نقطة.

خلاصة الفصل

عالج هذا الفصل واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر حيث ،يواجه اقتصاد المعرفة في الجزائر تحديات كبيرة، حيث تبدو البنية التحتية ضعيفة جدًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتراجع جودة التعليم والابتكار. بالرغم من سعي الحكومة الجزائرية لتحقيق التطور في هذا القطاع عن طريق تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات ودعم المنظومة التعليمية والجامعية والابتكار، فإن الواقع يقول عكس ذلك. فقد تبين أن الجزائر متأخرة جدًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتراجع جودة التعليم والابتكار مقارنة بالدول النامية الأخرى، كما أن البلاد تعاني من عدم الاستقرار السياسي وضعف التخصصات المالية في هذا القطاع. تتطلب مواكبة الجزائر لاقتصاد المعرفة تحديث البنية التحتية وتحسين جودة التعليم والتدريب المتخصص، وتعزيز الابتكار وتنمية الموارد البشرية والمالية الموجهة لهذا القطاع

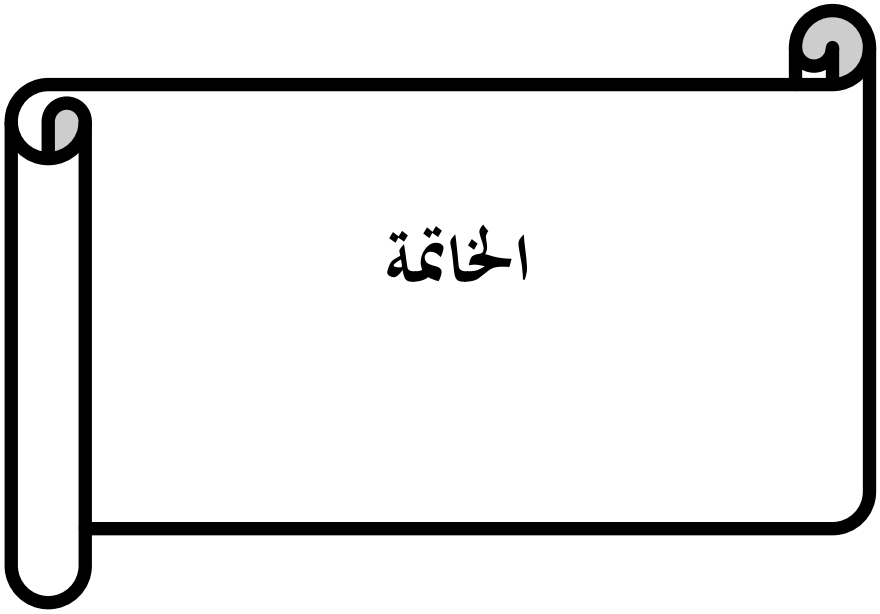
الخاتمة

تتناول هذه الدراسة التحول العالمي نحو الاقتصاد المعرفي والذي يرتكز على أهمية المعرفة في رفع الاقتصاد وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشير الدراسة إلى أن الجزائر تسعى للاستفادة من هذا التحول النوعي عن طريق تعزيز البنية التحتية للاقتصاد المعرفي في البلاد، وذلك من خلال دعم التكنولوجيا والتعليم والتعليم العالي والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة تؤكد على أهمية تشجيع ودعم ثقة المجتمع في المعاملات الإلكترونية وتعميم هذه الخدمات في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يتطلب ذلك من الجزائر مواكبة هذا التحول النوعي وتعزيز الثقافة الإلكترونية والتكنولوجية في المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم وتعزيز البنية التحتية اللازمة والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والابتكار وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار.

نتائج اختبار الفرضيات :

يمكن إختبار الفرضيات السابقة من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع بحيث توصلنا إلى:

- ✓ **الفرضية الأولى صحيحة:** بحيث نظراً للمشاكل والعوائق العديدة، يواجه تحويل اقتصاد المعرفة إلى واقع في الجزائر صعوبات كبيرة، ومن الضروري على الجزائر تجاوز هذه المشاكل بالاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.
- ✓ **الفرضية الثانية صحيحة:** على رغم مرور عدة سنوات على دخول الإنترنت إلى الجزائر، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصلبة والقوية اللازمة لدعم وتنمية هذا الاقتصاد الجديد..

ومن خلال تحليلنا لمختلف الجوانب المتعلقة باقتصاد المعرفة، وواقع البنية التحتية له في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن اقتصاد المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتسم بالعديد من الخصائص التي تميزه ومنها سرعة الاداء وإنخفاض التكاليف ...إلخ.
- تلاحظ في الجزائر بداية التحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك نتيجة للجهود المبذولة من قبل الحكومة والمؤسسات لتحقيقه، حيث توصلوا إلى أنه أصبح ضرورة ملحة لا خيار فيها.
- يوجد العديد من المعوقات والتحديات المتنوعة التي تعيق تحول الجزائر نحو اقتصاد المعرفة.
- على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنها لا تزال تتواجد في مراكز متأخرة عالميًا وعربيًا.
- يتضح من خلال مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر أنها متأخرة في استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

وفي إطار هذه النتائج، تم توجيه مجموعة من الاقتراحات التي تهدف إلى تفعيل وتنشيط المعرفة في بلادنا، وتتضمن:

1. يجب تعزيز نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وضمان استدامتها من خلال تحرير القطاع من الاحتكار.
2. ينبغي التركيز على اقتصاد المعرفة ومعالجة الخلل الموجود من خلال التعليم والتدريب، وتشجيع الكفاءات الوطنية على الإبتكار والإبداع.

3. ينبغي زيادة الإنفاق الحكومي على المعرفة من خلال الإهتمام بكافة مستويات التعليم، بدءًا من التعليم الإبتدائي حتى الجامعي.
4. .يجب تعزيز ودعم سياسة التثقيف التكنولوجي من خلال برامج التدريب والتعليم، واستخدام تقنية المعلومات بين أفراد المجتمع.
5. . ينبغي دعم برامج التعاون بين الدول العربية في مجال التكنولوجيا وتقنيات المعلومات، والاستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال.

افاق الدراسة:

يتضمن اقتصاد المعرفة عددًا من العناصر المرتبطة التي تتطلب دراسة وتحليل، والتي يمكن أن تشكل موضوعات بحثية مستقبلية.:

-يجب إجراء دراسات حول تأثير اقتصاد المعرفة على التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والقوى العاملة.

- ينبغي التحقق من تأثير تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات على كفاءة وأداء المؤسسات الجزائرية.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1-خليفة إبراهيم احمد، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية. دار الجامعة الجديدة للنشر وتوزيع الإسكندرية ، 2007.

2-لؤي الزعبي، اقتصاد الإعلام والمعرفة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية الجمهورية العربية السورية، 2020.

ب-الرسائل والبحوث الجامعية

3-بولومة هجيرة، ميموني أحمد رضا، خراف مختاريه، تحليل واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر، المقال علوم تجارية، جامعة د. موالي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2019.

4-محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي/مصر نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مصر. 2011.

ج-المجلات

5-بلوافي عبد المالك- بن زيدي عبد اللطيف، قياس أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد5، الجزائر، 2021 .

6-بوالقدرة ،اقتصاد المعرفة في الجزائر قراءة تحليلة في الاطار البديل للاقتصاد التقليدي ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ،جامعة عنابة الجزائر.

7-سامر بابكر، اقتصاد المعرفة، سلسلة كتيبات تعريفية (العدد 13) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي صندوق النقد العربي الإمارات العربية المتحدة. 2021.

8-سعيدة بوردمية قيزة عمر، ايمان عبد العزيز مشهور، أثر تبين اقتصاد المعرفة على التوجه حنو الاقتصاد الأخضر، مجلة الابداع المجلد 09، قالمة. 1945 ماي 8 جامعة، 2019.

9-صفاء الشويحات، درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها لدى معلمي مدراس المرحلة الثانوية الحكومية في محافظة جرش في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 2016 ،العدد10، كلية العلوم الأساسية والإنسانية، الجامعة الألمانية الأردنية، الأردن 2016.

10-غميم راوية، اقتصاد المعرفة و أثره على المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية،، المجلد6، العدد01، جامعة الدكتور يحي فارس، الجزائر ،2021.

11-عبد القادر عوار- نور الدين كروش، دراسة قياسية لأثر اقتصاد المعرفة على الدول النامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد4، مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، أكتوبر .2021

12-محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2019 .

13-مراد مسعود سعداوي، متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر : دراسة ميدانية وجهة نظرا الأساتذة الجامعيين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المجلد 04 / العدد: 01 .2021

14-مصطفى حوحو، رشيدة خالدي، اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، « مجلة الدراسات المالية والمحاسبية«، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة .2016

15-هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد51، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة. 2019.

16-ولد عامر صورية، يوسفي رشيد، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال المؤشرين العربي والعالمي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 01، 2023.

د-المؤتمرات

17-محمود جاسم، أحمد شاكر العسكري، انعكاسات اقتصاد المعرفة على الأنشطة التسويقية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس للفترة من 25-27 نيسان 2005، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

هـ-المقالات

18-اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري 2016: الجزائر، الأمم المتحدة، 2017

19-صندوق النقد العربي، اقتصاد المعرفة، كتيبات تعريفية، العدد 13، 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

.

20-Keith Smith,(**2002**): **What is the 'knowledge economy'? Knowledg eintensive industries and distributed knowledge bases**, **Institute for New Technologies**, **The United Nations University**.

21-Metro Manila, (2014), INNOVATIVE ASIA ADVANCING THE KNOWLEDGE-BASED ECONOMY HIGHLIGHTS OF THE FORTHCOMING ADB STUDY REPORT, ASIAN DEVELOPMENT BANK , Philippin.

22-TU (2019), " Economic impact of broadband in LDCs, LLDCs, SIDS: An empirical study". Thematic Reports, ITU.

23-Tigran Davtyan, (2002), TOWARDS A KNOWLEDGE-BASED ECONOMY, UNITED NATIONS ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, COUNTRY READINESS ASSESSMENT REPORT, UNITED NATIONS, Armenia.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

24-https://www.undp.org/ar/arab-states/publications, تقرير السنوي لبرنامج الامم المتحدة 2023/02/22

25-https://knowledgepolicy.wordpress.com/2012/06/22/world-bank-knowledge-economy-index-kei-2012-rankings/

26-https://www.arab-api.org/APIExpertiseDetails.aspx?ExpertiseID=14

27-https://futureuae.com/en-US/Home

28-https://www.knowledge4all.com

29-https://knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012

30-https://www.knowledge4all.com/ar/country-profile?CountryId=4